ابن الناظم ونظراته النقدية

على والده فى شرح الألفية

تأليف الدكتور

أشرف طه خالد صقر

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بدمياط الجديدة – جامعة الأزهر

✡﴿e7&

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وخاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين .

وبعد ....

فهذا بحث فى النحو بعنوان: **(ابن الناظم ونظراته النقدية على والده فى شرح الألفية)** وقد دفعنى إلى الكتابة فيه أننى كنت أقرأ فى مقدمة شرح ابن الناظم للمحقق، فوجدته قد نقل عن بعض المؤرخين أن ابن الناظم "خطأ والده فى بعض المواضع"(١).

وذكر فى موضع آخر من تلك المقدمة أن شراح الألفية كانوا ينقلون عن شرح ابن الناظم، ونقلوا كثيرا من مآخذه على الألفية إلى شروحاتهم(٢).

فتلقفت هذه العبارة، وأخذت أقرأ فى شرح الألفية لابن الناظم من أوله إلى آخره بحثا عن تلك المواضع التى خطأ فيها والده، وتتبعا لتلك المآخذ التى أخذها على الألفية، فوجدت له مآخذ كثيرة، ومواضع نقد فيها آراء والده تربو على خمسة وعشرين موضعا فى أبواب النحو المختلفة .

فقمت بعرضها، وبيانها، ودراستها دراسة تفصيلية، وبيان وجه الحق فيها بالأدلة والبراهين.

وقد تبين لى من خلال الدراسة أن ابن الناظم قد يتعقب والده بضراوة، وبلا هوادة، وربما حمله التعقب على الإتيان ببيت بدل بيت النظم، كما هو فى باب

(١) انظر: الوافى بالوفيات ٢٠٥/١ ومقدمة المحقق على شرح ابن الناظم ص ١١١ .
(٢) انظر: مقدمة المحقق على شرح ابن الناظم ص ١١١ x

التنازع[١]، وربما يتهم والده بالسهو، وبأن كلامه على خلاف الأصل، ولا يقتضيه فحوى الكلام، كما هو فى باب المفعول المطلق[٢]، أو أن ما ذكره لا يصلح، كما هو فى باب الصفة المشبهة[٣]، أو أن شواهده لا حجة فيها، كما هو فى باب الكلام على (لو)[٤]، وغير ذلك.

ولكن شراح الألفية– كابن هشام، والمرادى، وابن عقيل، والمكودى، والأشمونى، وغيرهم– كانوا يتابعون ابن مالك، ويؤيدونه فى شروحهم من أولها إلى آخرها إلا فى القليل النادر، ولذلك تراهم قد تصدوا لابن الناظم، وتعقبوه فى أغلب مآخذه على الألفية، وانتصروا منه لوالده.

وقد وقفت من كل هذا موقف الحكم المنصف، بلا تحيز ، ولا ميل، ورجحت ما رأيته راجحا، وضعفت ما رأيته ضعيفا بالحجج والبراهين.

وقد التزمت فى دراستى هذه المنهج التالى:

كنت أصدر المسألة بعنوان مناسب، ثم أذكر بيت الألفية، ثم أشرحه بإيجاز، ثم أذكر رأى ابن الناظم، ثم أقوم بدراسة المسألة دراسة تفصيلية من خلال كتب النحو، وبخاصة شروح الألفية، ثم الحكم عليها بالأدلة والبراهين.

مع توثيق الآراء، ونسبتها إلى قائليها ما أمكن، وتخريج الشواهد سواء أكانت: قرآنية، أم نبوية، أم شعرية، أم نثرية مأثورة عن الفصحاء.

ثم التعريف بالأعلام غير المشهورين

وقد جاء البحث فى:

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص ١٨٨ .
(٢) نفس المرجع ص ١٩٣ .
(٣) ابن الناظم ص ٣١٨ .
(٤) نفس المرجع ص ٥٠٥ .

مقدمة: ذكرت فيها سبب اختيار البحث .

وتمهيد: عرفت فيه بابن الناظم وشرحه.

وتسعة عشر مبحثا مقسمة على أبواب النحو، وجعلت لكل باب مبحثا.

والخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

ثم ثبت بأهم المراجع والمصادر.

هذا، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب..

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

الدكتور
أشرف طه خالد صقر
المدرس فى كلية الدراسات الإسلامية
والعربية بدمياط الجديدة

الأربعاء ١٠ من صفر ١٤٢٨هـ.
الموافق ١ من مارس ٢٠٠٧ م.

تمهيد

التعريف بابن الناظم وشرحه[١]

أولا: التعريف بابن الناظم:

هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائى[٢] الجيانى[٣] الأندلسى ثم الدمشقى[٤].

وقد أغفل المؤرخون سنة ولادته ، وأما وفاته فكانت فى دمشق سنة ٦٨٦هـ[٥].

حياته العلمية، ومكانته ، وصفاته:

أجمع المؤرخون على أن ابن الناظم قد نشأ فى دمشق، وفيها تلقى علومه، ثم رحل إلى بعلبك بعد ما جرت بينه وبين والده وحشة[٦]، ثم عاد إلى دمشق بعد وفاة والده .

(١) إنما عرفت بابن الناظم، ولم أعرف بأبيه؛ لأن ابن مالك شهرته تغنى عن تعريفه، ومؤلفاته تشهد بذلك، فقد طارت بها الركبان شهرة وذيوعا وانتشارا، وقبولا، وإقبالا .

(٢) الطائى: نسبة إلى طىء.

(٣) الجيانى: مسبة إلى جيان ، بلد بالأندلس.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربى لبركلمان ٢٩٦/٥ وبغية الوعاة للسيوطى ٢٢٥/١ ودائرة المعارف الإسلامية ٢٧٢/١ والأعلام لخير الدين الزركلى ٣١/٧ ومعجم المؤلفين ٢٣٩/١١ تأليف عمر رضا كحاله.

(٥) انظر: شذرات الذهب ٣٩٨/٥ ومرآة الجنان لليافعى ١٥٣/٤ والنجوم الزاهرة ٣٧٣/٧ ونفع الطيب ٢٣٣/٢ وبغية الوعاة ٢٢٥/١ والأعلام ٣١/٧ وكشف الظنون ١١٣٤ وهدية العارفين ١٣٥/٢ .

(٦) انظر: الوافى بالوفيات ٢٠٤/١ وبغية الوعاة ٢٢٥/١ وتاريخ الأدب العربى ٢٩٦/٥.

ولقد كان إماما فى النحو والمعانى والبيان والبديع، والعروض، والمنطق، وكان جيد المشاركة فى الفقه والأصول، وهذا ما جعل علماء دمشق يطلبونه ليحل محل والده ويتولى وظيفته(١).

ولقد أفاض العلماء فى الثناء عليه، وذكر صفاته، وفضله، وإليك طائفة من أقوالهم فيه:

قال الصفدى: "كان إماما فهما، ذكيا، حاد الخاطر، إماما فى النحو والمعانى والبيان والبديع، والعروض، والمنطق، جيد المشاركة فى الفقه والأصول"(٢).

وقال اليافعى: "البدر بن مالك ...شيخ العربية، وإمام أهل اللسان، وقدوة أرباب المعانى والبيان"(٣).

وورد فى مقدمة شرح ابن الناظم: "الشيخ الإمام ، العالم العامل، الفاضل الكامل، المتقن المحقق، مجمع الفضائل، فريد دهره، ولسان عصره، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن الإمام حجة العرب محمد بن مالك الطائى الجيانى تغمده الله برجمته"(٤).

وذكر اليافعى أنه قرأ فى مقدمة الشرح: "الورع، الزاهد، حجة العرب، لسان

(١) انظر: الوافى بالوفيات ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ ونفح الطيب ٢٣٣/٢ وبغية الوعاة ٢٢٥/١ ومفتاح السعادة ١٩٣/١.

(٢) انظر: الوافى بالوفيات ٢٠٤/١ ونقله السيوطى فى البغية ٢٢٥/١ .

(٣) انظر: مرآة الجنان ١٥٣/٤ .

(٤) انظر: مقدمة شرح الألفية لابن الناظم ص٣ تحقيق د/ محمد باسل عيون السود– دار الكتب العلمية– بيروت– ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .

الأدب، قدوة البلغاء والفصحاء"[١].

إن دل هذا فإنما يدل على علو مكانته، وسمو منزلته علما، وخلقا، ودينا. ولا يلتفت إلى ما قيل فيه بخلاف ذلك من قدح.

ومن أشهر أساتذته:

والده محمد بن عبد الله بن مالك، وكفاه فخرا وشرفا بذلك، حيث لم تذكر المصادر من شيوخه سواه[٢].

وأما تلاميذه:

فقد تتلمذ له من صاروا بعده علماء، منهم: بدر الدين بن زيد الذى قرأ على ابن الناظم حين أقام فى بعلبك، ومنهم: كمال الدين محمد بن على الزملكانى، قاضى القضاة[٣].

مؤلفاته[٤]:

لقد جعل ابن الناظم حياته وقفا على العلم والتدريس والتصنيف، وترك تراثا ضخما من المصنفات، ومعظمها فى علوم اللغة مما يشهد له بعلو مكانته وسمو منزلة، ومن هذه المؤلفات ما يلي:

١- الدرة المضيئة فى شرح الألفية، ويعرف باسم شرح ابن الناظم، كما يعرف

(١) انظر: مرآة الجنان ٤/ ١٥٣ .

(٢) انظر: مفتاح السعادة ١٩٣/١ والوافى بالوفيات ٢٠٤/١ وبغية الوعاة ٢٢٥/١.

(٣) انظر: المراجع السابقة .

(٤) انظر هذه المؤلفات فى: كشف الظنون ٢٤٧، ٤٠٥ ، ١٣٩٦، ١٨١٧ ومعجم المؤلفين ٢٣٩/١١ والوافى بالوفيات ٢٠٥/١ ومفتاح السعادة ١٩٣/١ وهدية العارفين ١٣٥/٢ وتاريخ الأدب العربى ٢٥٢/٥، ٢٩٦، ٣١٠ وبغية الوعاة ٢٢٥/١ .

باسم: شرح الخلاصة.

٢- روض الأذهان فى علم المعانى والبيانى.

٣- شرح التسهيل، وهو تكملة لشرح والده على (التسهيل).

٤- شرح الحاجبية، ويعرف باسم (شرح غريب تصريف بن الحاجب).

٥- شرح لامية الأفعال، وهى أرجوزة فى الصرف لابن مالك.

وغير ذلك من المصنفات التى تشهد لابن الناظم بحياته العلمية الحافلة.

ثانيا: التعريف بشرح ابن الناظم

قيمة الكتاب وآراء العلماء فيه:

يعد شرح ابن الناظم هذا فى مقدمة شروح الألفية، ولقد مهد السبيل لمن شرحوا الألفية بعده، ونقلوا عنه، وعنوا ببسط ما فيه حتى امتاز أن يصير علما بالغلبة للشارح إذا أطلق فى هذا المصنفات(١).

ومما يدل على قيمته ما ذكره ابن الناظم نفسه فى خطبة شرحه ، حيث قال: "فإنى ذاكر فى هذا الكتاب أرجوزة، والدى- رحمه الله- فى علم النحو، المسماة بالخلاصة، ومرصعها بشرح يحل منها المشكل، ويفتح من أبوابها كل مقفل، جانبت فيها الإيجاز المخل، والإطناب الممل، حرصا على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها"(٢).

وقال الصفدى فى بيان قيمته: "وهو شرح فاضل ، منقى ، منقح وخطأ والده فى بعض المواضع، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ، ولا أسد، ولا أجزل منه على كثرة شروحها"(٣).

(١) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوى ص٢١١ .

(٢) انظر: مقدمة شرح ابن الناظم ص٣. .

(٣) انظر: الوافى بالوفيات ٢٠٥/١ .

ويرى المقرى أن هذا الشرح من أجل تصانيف المؤلف، وأنه غاية فى الإغلاق، وأنه نظير الرضى فى شرح الكافية(١).

وعد ابن كثير هذا الشرح من أحسن الشروح وأكثرها فوائد(٢).

ولأهمية هذا الشرح فقد ترجم إلى اللغة الفارسية(٣)

وبعد أن طوفنا مع ابن الناظم وشرحه بما يميط اللثام عن شخصية الشارح، ويبرز مكانته وعلو منزلته، ويبين قيمة شرحه وأهميته وفضله على سائر شروح الألفية.

يجدر بنا الآن أن ننتقل إلى بيان تلك المسائل التى نقد فيها ابن الناظم والده، واستدرك عليه فيها، وعرضها، وبيان وجه الحق فيها، والله المستعان، ومنه العون والتوفيق والسداد.

(١) انظر: نفح الطيب ٢٣٣/٢ .
(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٣١٣/١٣ .
(٣) انظر: تاريخ الأدب العربى لبركلمان ٢٧٨/٥ .

المبحث الأول
أقسام المعرفة

قال ابن مالك :

وغيـــــره معرفـــــة كهـــــم وذى وهنـــــد وابنـــــى والغـــــلام والـــــذى

أشار ابن مالك بهذا البيت إلى أن المعرفة ستة أقسام، وهى:الضمير، ومثل له بـ (هم)، واسم الإشارة، ومثل له بـ (ذى)، والعلم، ومثل له بـ (هند)، والمعرف بالإضافة، ومثل له بـ(ابنى)، والمعرف بأل، ومثل له بـ (الغلام)، والموصول، ومثل له بـ (الذى).

واستدرك عليه ابنه بأن أقسام المعارف سبعة، وليست ستة، ونبه على أن والده أهمل واحدا منها، وهو المعرف بالنداء[1].

قال ابن الناظم: "والمعرفة منحصرة بالاستقراء فى سبعة أقسام: ستة نبه عليها ..... وواحد أهمله المصنف، وهو المعرف بالنداء، نحو: يا رجل، فهذه السبعة هى المعارف، وما عداها من الأسماء فنكرة"[2].

التعقيب:

إذا كان ابن مالك قد أهمل القسم السابع من أقسام المعرفة، وهو (المعرفة بالنداء) فى بيت الألفية– على حد تعبير ابن الناظم– إلا أنه لم يهمله فى شرحيه على التسهيل والكافية الشافية:

حيث قال فى الأول: "فالمعرفة مضمر، وعلم، ومشاربه، ومنادى،

(١) والمراد به: المنادى المنكر المقصود به معين، نحو: (يا رجل) لمعين.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٣٣ تحقيق د/ محمد باسل عيون السود– دار الكتب العلمية– بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

وموصول، ومضاف، وذو أداة"[١].

وقال فى الثانى: " وجملة المعارف سبعة: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرف بالأداة، والمعرف بالنداء، والمعرف بالإضافة"[٢].

وكان يتعين على ابن الناظم أن يشير إلى أن والده قد ذكره فى بعض مؤلفاته الأخرى، ولا يكتفى بالتنبيه على أنه أهمله فى الألفية، كما فعل من جاء بعده كالأزهرى والأشمونى، حيث قال الأزهرى فى بيان أقسام المعارف: "وأقسام المعارف سبعة: ... والسابع المزيد على قول الناظم:

..... المنادى المنكر المقصود، نحو: (يا رجل) لمعين، بناء على أن تعريفه بالقصد لابحرف تعريف منوى، قال فى التسهيل: وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ... ثم المشار به والمنادى يعنى أنهما فى مرتبة واحدة؛ لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ..."[٣].

وقال الأشمونى: "وأنواع المعرفة على ما ذكره ستة: .... وزاد فى شرح الكافية الشافية: المنادى المقصود كـ (يا رجل)، واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة"[٤].

والسؤال هنا: ما السر الذى جعل المصنف يهمل هذا القسم من المعارف فى الألفية، مع أنه ذكره فى غيرها من مصنفاته الأخرى؟ والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١١٥/١ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢٢٢/١ .
(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٩٤/١، ٩٥ .
(٤) شرح الأشمونى ١٠٦/١- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابى الحلبى وشركاه.

أحدها: أنه داخل فى عموم قوله[1]: "وغيره معرفة ....." أى: غير الاسم النكرة الذى أشار إليه فى البيت الذى قبله، وهو قوله:

نكـــــرة قابـــــل أل مـــــؤثرا أو واقـــع موقـــع مـــا قـــد ذكـــرا

وغيره معرفة .....

الثانى: أنه سكت عنه هنا لتقدم ذكره له فى باب النداء. قاله الصبان[2].

الثالث: أن ابن مالك نفسه قد ذكر فى شرح التسهيل أن أكثر النحاة قد أغفل المعرف بالنداء، وعليه تكون أقسام الاسم المعرفة ستة، وبناء على ذلك لم يذكره فى الألفية قصدا، وهاك ما قاله بنصه:

"وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة، فيغفلون المعرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم على ضربين: اسم إشارة، وموصول، فيئول ذلك إلى ستة أقسام"[3].

(١) انظر: حاشية الشيخ يس على التصريح ٩٥/١ .

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٠٦/١ والصبان هو: أبو العرفان محمد بن على ولد بالقاهرة، ونشأ فقيرا، احتهد فى طلب العلم، توفى سنة ١٢٠٦هـ انظر: الأعلام ٢٩٧/٦ .

(٣) شرح التسهيل ١١٦/١ .

المبحث الثانى

(إنّ) الناسخة

مواضع جواز فتح همزة (إن) وكسرها

قال ابن مالك:

بعـــد إذا فجـــاءة أو قســـم لا لام بعـــده بوجـــه نمـــى
مـــع تلوفـــا الجـــزا وذا يطـــرد فـى نحـو: خيـر القـول أنـى أحمـد

أى: أنه يجوز فى همزة (إن) الفتح والكسر فى أربعة مواضع[1]:

الأول: أن تقع بعد (إذا) الفجائيه، نحو: (خرجت فإذا إن زيدا قائم).

الثانى: أن تقع جواب قسم ، بشرط ألا يكون فى خبرها اللام، نحو: (حلفت أن زيدا قائم) بالفتح والكسر.

الثالث: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: (من يأتنى فإنه مكرم).

الرابع: أن تقع بعد مبتدأ هو فى المعنى قول، وخبر (إن) قول، والقائل واحد نحو: (خير القول إنى أحمد الله) بالفتح والكسر.

هذه هى المواضع الأربعة التى ذكرها ابن مالك فى جواز فتح همزة إن وكسرها.

(١) توجد هذه المواضع فى معظم كتب النحو، ومنها: شرح التسهيل ٢/٢٢- ٢٥ وشرح الكافية الشافية ١/٤٨٥- ٤٨٨ وشرح ابن الناظم ١٢٠- ١٢١ وأوضح المسالك ١/٣٢٦- ٣٣٣ ، والتصريح ١/٢٢٠ وشرح السيوطى على الألفية المسمى (البهجة المرضية) ص١٦٥، ١٦٦ وشرح المكودى على الألفية ص٦٦ تح د/ إبراهيم شمس الدين.

ولكن ابنه زاد مواضع أخرى فى شرحه تحتمل الوجهين، ولم ترد فى الألفية، ولكنه لم ينبه على أن والده أهملها، ولكن إيراده لها يعد استدراكا على والده فى عدم ذكره لها.

ومن هذه المواضع التى استدركها ابن الناظم(١): أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحو: مرض فلان حتى إنه لا يرجى برؤه.

وبعد (ما) الاستفتاحية، نحو: أما إنك ذاهب

وبعد لا جرم(٢)، كقوله تعالى: ﴿ لا جرم أن الله يعلم ما يسرون﴾(٣) بالفتح، وقد تكسر.

وكان الأشمونى أكثر صراحة من ابن الناظم فى هذه المسألة حينما استدرك على ابن مالك هذه المواضع نفسها، وصرح بسكوته عنها فى الألفية فقال: "سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان..."(٤) ثم ذكر تلك المواضع .

والحق أن ابن مالك وإن كان قد سكت عن ذكر تلك المواضع فى الألفية إلا أنه قد ذكرها جميعا مفصلة فى شرحيه على التسهيل والكافية الشافية، فليرجع إليهما(٥).

(١) انظرها فى: شرح ابن الناظم ص ١٢١ – ١٢٢ .
(٢) قال الفراء: لا جرم: كلمة كثر استعمالهم إياها بمنزلة (حقا)، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جرمت ، أى: كسبت، وتقول العرب: لا جرم لأتينك، ولا جرم لقد أحسنت، منذلها منزلة اليمين. انظر: معانى القرآن للفراء ٨/٢ ، ٩ .
(٣) سورة النحل الآية: ٢٣ .
(٤) انظر: شرح الأشمونى ٢٧٨/١ ، ١٧٩ .
(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٢/٢ – ٢٥ وشرح الكافية الشافية ٤٨٥/١– ٤٨٨ .

توجيه النصب فى قول الشاعر[١]

أحقـــا أن جيرتنـــا اســـتقلوا فنيتنـــا ونيـــتهم فريـــق

ذهب ابن الناظم إلى أن (حقا) فى البيت منصوب على الظرفية، خلافا لابن مالك الذى جوز نصبه على المصدرية.

قال ابن الناظم: "..... قال الشاعر:

أحقـــا أن جيرتنـــا اســـتقلوا فنيتنـــا ونيـــتهم فريـــق[٢]

تقديره: أفى حق ذلك.

وجوز الشيخ[٣]: أن يكون (حقا) مصدرا بدلا من اللفظ بالفعل"[٤].

وهذا الذى ذهب إليه ابن الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور[٥]، فـ(حقا) عندهم ظرف مجازى منصوب على الظرفية[٦]، وأن وصلتها فى موضع رفع على الابتداء، وهى بمنزلتها فى قوله تعالى: ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾[٧].

---

(١) هذه المسألة أوردها ابن الناظم فى ثنايا المسألة السابقة.

(٢) البيت من الوافر، قاله: المفضل النكرى، وهو فى: الكتاب ١٣٦/٣ وشرح التسهيل ٣٢/٢ ابن الناظم ص١٢١ والجنى ص٣٩١ والمغنى ٥٥/١ والتصريح ٢٢١/١ الهمع ٧١/٢ .
اللغة: استقلوا: نهضوا مرتحلين، نيتنا: وجهتنا، فريق: متفرقة متباينة.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٣/٢ .

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢١.

(٥) انظر: الكتاب ١٣٦/٣ ، ١٣٧ .

(٦) إنما جاز وقوع (حقا) ظرفا- وهو مصدر فى الأصل-؛ لما بين الفعل والزمان من المشابهة، وكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه، كما تقول: أتيتك خفوق النجم، أى: وقت خفوقه، فكأن تقديره: أفى وقت حق استقلال جيرتنا، انظر: الكتاب ١٣٥/٣ حاشية رقم (٣) للمحقق .

خاشعة﴾[١].

والذى أجازه ابن مالك هو مذهب المبرد[٢]، فـ (أن) وصلتها عنده فى محل رفع على الفاعلية، وهى بمنزلتها فى قوله: ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾[٣].

والراجح عندى هو ما ذهب إليه ابن الناظم تبعا لسيبويه؛ وذلك لأدلة ذكرها بعض المتأخرين:

قال الرضى: "ودليل كونه ظرفا قوله:

أفـــى حـــق مواســـاتى أخـــاكم بمـــالى ثـــم يظلمـــى الســـريس[٤]

فهو كقوله:

أحقا بنى أبناء سلمى بن جندل[٥] .....".[٦].

وقال ابن هشام فى نصب (حقا) على الظرفية بعد إنشاده البيت (أحقا أن جيرتنا ..) "وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله:

---

(١) سورة فصلت الآية (٣٩) وانظر : التصريح ٢٢١/١ .

(٢) انظر: المقتضب ٣٥٠/٢، ٣٥١ .

(٣) سورة العنكبوت ، الآية(٥١) وانظر: التصريح ٢٢١/١.

(٤) البيت من الوافر ، قاله أبو زبيد الطائى، وهو فى شرح الحماسة للمزوقى ص ٩٨٣ وشرح الرضى على الكافية ١٠٤/٦ وفى شرح أبيات المغنى ٣٤٧/١ برواية : (مواتاتى) بدل (مواساتى)، و(الشريس) بالشين ، بدل (السريس) بالسين.

اللغة : مواساتى: إعانتى على نائبتى، ومواتاتى: أى موافقتى ومطاوعتى، والشريس: السيء الخلق، وعلى رواية السين: هو العنين، يريد أن الذى كلمه ليس بكامل فى الرجال.

(٥) من الطويل، وقائله: الأسود بن يعفر، وتمامه: (تهددكم إياى وسط المجالس)، وهو من شواهد : الكتاب ١٣٥/٣ وشرح الرضى ٢٤١/١- ١٠٤/٦ وشرح أبيات المغنى ٣٤٧/١.

(٦) شرح الرضى على الكافية ١٠٤/٦ .

أفــى الحــق أنــى مغـرم بــك هــائم وأنــك لا خــل هــواك ولا خمــر [1]

فأدخل عليها (فى)، وأن وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره"[2].

(١) البيت مجهول القائل، وهو فى المغنى ٥٥/١ وشرح أبياته للبغدادى ٣٥٦/١ والخزانة ١٩٣/١ . اللغة: مغرم: مولع، وقوله: لا خل ولا خمر: أى ليس بشىء يخلص ويتبين، وهو شاهد على أن حقا منصوب على الظرفية، بدليل دخول (فى) عليها.

(٢) المغنى ٥٥/١ .

المبحث الثالث

التنـــازع فـــى العـــمل

وفيه مسألة واحدة ، وهى:

حكم الضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا فى باب (ظن).

قال ابن مالك فى الألفية:

ولا تجـــىء مـــع أول قـــد أهمـــلا بمضـــــمر لغيـــــر رفـــــع أهمـــــلا
بـل حذفـه الـزم إن يكـن غيـر خبـر وأخرنـــــه إن يكـــــن هـــــو الخبـــــر

يعنى أنك إذا أهملت الأول من المتنازعين لم تأت معه بضمير غير مرفوع، فلا تقول: ضربته وضربنى زيد، ولا: مررت به ومربى زيد، بل يلزم الحذف، فتقول: ضربت وضربنى زيد، ومررت ومر بى زيد، إلا إذا كان المفعول خبرا فى الأصل؛ فإنه لا يجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخرا، فتقول : ظننى وظننت زيدا قائما إياه، أى: أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقا: مرفوعا كان، أو مجرورا، أو منصوبا، عمدة فى الأصل أو غير عمدة(١).

وقد أورد ابن الناظم على البيت الثانى توهما وقع فيه والده، فقال: "وقد يتوهم من قول الشيخ– رحمه الله–:

بـل حذفـه الـزم إن يكـن غيـر خبـر وأخرنـــــه إن يكـــــن هـــــو الخبـــــر

أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا فى باب (ظن) يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثانى ، وليس الأمر كذلك ، بل لا فرق

(١) انظر فى ذلك أيضا: شرح التسهيل ١٧٢/٢، ١٧٣ وشرح الكافية الشافية ٦٤٨/٢ ، ٦٤٩ .

بين المفعول فى امتناع الحذف ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

واحذفه إن لم يك مفعول حسب وإن يكن ذاك فأخره نصيب

لخلص من ذلك التوهم"[١].

وقد أيد بعض شراح الألفية ابن الناظم فيما أورده من توهم على بيت الألفية ، ولكنهم استدركوا عليه فى البيت الذى أورده دفعا لتوهم بيت الألفية وعابوا عليه بأن فيه قصورا هو الآخر.

قال الأشمونى: "قوله (غير خبر) يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول فى باب ظن يجب حذفه، وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير، نحو : ظننت منطلقة وظنتنى منطلقا هند إياها، فـ (إياها) مفعول أول لظننت، ولا يجوز تقديمه، وفى حذفه ما سبق[٢]، ولذلك قال الشارح[٣]: لو قال بدله:

واحذفه إن لم يكن مفعول حسب وإن يكن ذاك فأخره تصب

لخلص من ذلك التوهم، لكن قال المرادى[٤]: قوله: (مفعول حسب) يوهم أن

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية صـ ١٨٨ .

(٢) أى: من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان على الأشمونى أن يحذف قوله: (ولا يجوز تقديمه)، ويقول بدله بـ (وفى حذفه وإضماره مقدما ما سبق)؛ لأن صنيعه يشعر بأنه لا خلاف فى عدم جواز إضماره مقدما، وليس كذلك؛ لوجود الخلاف فى إضماره مقدما أيضا: انظر حاشية الصبان ١٠٧/٢ .

(٣) يقصد بالشارح ابن الناظم فى شرحه على الألفية صـ١٨٨ .

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٦٤٢/٢ تح د/عبد الرحمن على سليمان – دار الفكر العربى– ط الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك، لأن خبر كان لا يحذف أيضا، بل يؤخر كمفعول حسب، نحو: زيد كان وكنت قائما إياه، وهذا مندرج تحت قول المصنف (غير خبر) ، ولو قال:

بل حذفه إن كان فضله حتم وغيرها تأخيره قد التزم

لأجاد. قلت[1]: وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته، فكان الأحسن أن يقول:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى لعمدة فجىء مؤخرا[2]

فالأشمونى قد استدرك على بيت الأصل هو الآخر، ويقصد ببيت الأصل: بيت الألفية، وعلى ابن الناظم والمرادى فى بيتهما، وسجل المؤاخذة عليهم من عدم اشتراطهم أمن اللبس.

(١) القائل هو الأشمونى.

(٢) انظر: شرح الأشمونى ١٠٧/٢ .

المبحث الرابع
المفعول المطلق

وفيه مسألة واحدة، وهى:

حكم حذف عامل المصدر المؤكد.

قال ابن مالك:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفى سواه لدليل متسع

منع ابن مالك فى هذا البيت حذف عامل المصدر المؤكد؛ وذلك لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف مناف لذلك.

وأنكر ابن الناظم على والده هذا الأمر وأجاز حذفه إذا دل عليه دليل، فقال: "يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مبينا.

والذى ذكره الشيخ[1]– رحمه الله– فى هذا الكتاب، وفى غيره: أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، قال فى شرح الكافية[2]: لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه.

وإن أراد[3] أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير، فمسلم. ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى

(١) أى : ابن مالك .
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ .
(٣) الضمير لابن مالك، والكلام لابن الناظم.

العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى.

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس، لكان فى دفعه بالسماع كفاية؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر، نحو: أنت سيرا وميرا، وحذفا واجبا فى مواضع يأتى ذكرها(١)، نحو: سقيا، ورعيا، وحمدا، وشكرا لاكفرا.

فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام"(٢).

فابن الناظم فى هذا النص يصرح بجواز حذف عامل المصدر إذا وجدت قرينة تدل عليه، وأنكر على والده منعه الحذف متهما إياه بالسهو عن وروده عن العرب، حيث إنهم يحذفونه حذفا جائز وحذفا واجبا فى مواضع ستأتى فيما بعد- كما قال-

هذا وقد تعقب كثير من شراح الألفية ابن الناظم، وردوا كلامه، وفندوا ما احتج به، منهم: أبو حيان، وابن عقيل، والشاطبى. وهاك ما قالوه:

قال أبو حيان فى كتابه (منهم السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك) بعد ذكره بيت الألفية: وحذف عامل المؤكد امتنع .....

"يقول: يمتنع حذف العامل المؤكد ... ونوزع فى هذه المسألة، وأما سوى

(١) من هذه المواضع: أن يقع المصدر بدلا من فعله، وهو مقيس فى الأمر والنهى، نحو: قياما لا قعودا، والدعاء، نحو: سقيا لك، وأن يقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو: أتوانيا وقد علاك المشيب؟ انظر: ابن الناظم ص ١٩٤، ١٩٥ وشرح ابن عقيل ١٧٧/٢ .

(٢) انظر: شرح ابن الناظم صـ ١٩٣ .

المؤكد مما جاء عددا أو نوعا فهو شبيه بالمفعول به؛ ولإفادته معنى زائدا على مدلول العامل فيه، وحذف عامل غير المؤكد على قسمين: جائز الحذف، وواجبه، أما الواجب فسيأتى فى الأبيات بعد ذلك، وأما الجائز فمنه قولك للصائم: صوما متقبلا، أى: صمت صوما متقبلا، ولمن قال: أى سير سرت؟ سيرا سريعا، أى: سرت سيرا سريعا"(١).

فأبو حيان يشير إلى الخلاف الواقع فى المسألة بين ابن الناظم ووالده بقوله: "ونوزع فى المسألة": ثم يذكر أن مواضع جواز حذف العامل، ومواضع وجوبه ليس من التأكيد فى قوله: "وحذف عامل المؤكد على قسمين: جائز الحذف وواجبه" مما يعد تفنيدا لما احتج به ابن الناظم.

وأما ابن عقيل فكان أكثر توضيحا وبيانا فى رده على ابن الناظم وتفنيد دعواه وحججه، ومن ثم قال: "وقول ابن المصنف: إن قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع) سهو منه؛ لأن قولك : (ضربا زيدا) مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوبا- كما سيأتى ليس بصحيح(٢)، وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتى] ليس منه؛ وذلك لأن (ضربا زيدا) ليس من التأكيد فى شىء، بل هو أمر خال من التأكيد، بمثابة (اضرب زيدا)؛ لأنه واقع موقعه، فكما أن (اضرب زيدا) لا تأكيد فيه، فكذلك (ضربا زيدا) ، وكذلك جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شىء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد.

(١) انظر: منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان صـ١٤٠ تح/ سدنى جلزر- الولايات المتحدة الأمريكية- ١٩٤٧ م.

(٢) جملة (ليس بصحيح) خبر المبتدأ الذى هو قوله: (وقول ابن المصنف)

ومما يدل– أيضا– على أن (ضربا زيدا) ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله: أن المصدر المؤكد لا خلاف فى أنه لا يعمل، واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا يعمل؟ والصحيح أنه يعمل، فـ (زيدا) فى قولك: (ضربا زيدا) منصوب بـ (ضربا) على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو: اضرب، فعلى القول الأول ناب (ضربا) عن (اضرب) فى الدلالة على معناه وفى العمل، وعلى القول الثانى ناب عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل" انتهى كلام ابن عقيل(١).

وقال الأزهرى بعد أن عرض دعوى ابن الناظم: "وأجاب الشاطبى بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم؛ لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض، وأما ما استدل به فلا دليل فيه؛ لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا، وإنما هى مصادر جعلت بدلا من أفعالها، وعوضت منها، فقائدتها: النيابة عن أفعالها، وإعطاء معانيها، لا تأكيدها، فلو كانت مؤكدة لها كانت مؤكدة لنفسها، والشىء لا يؤكد نفسه. انتهى ملخصا"(٢).

وذكر الصبان قريبا منه(٣) .

ولم يؤيد ابن الناظم فى دعواه سوى الأزهرى فى تصريحه، والمكودى فى شرحه على الألفية.

---

(١) شرح ابن عقيل ١٧٥/٢ ، ١٧٦ . وانظر: شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى (البهجة المرضية) ص٢٤٨، ٢٤٩ حيث ذكر السيوطى فيه مثل ما ذكره ابن عقيل مختصرا.

(٢) شرح التصريح ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ .

(٣) انظر حاشية الصبان ١١٥/٢ ، ١١٦ .

فقد ذكر الأزهرى أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وذكر أنه الحق، ومن ثم قال: "والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وهى فى معنى الاستثناء من قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع) قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة"(١).

وقال المكودى(٢): "واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور فى شرحه، واعتراضه عليه متجه؛ وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو: زيد ضربا، أى: يضرب ضربا، ولا إشكال فى أن هذا مصدر مؤكد؛ لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا"(٣).

ولا أميل إلى ما ذهب إليه الأزهرى والمكودى، ويمكن الرد على هذا ببعض ما ذكره الشاطبى والصبان من أن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا، وإنما هى مصادر جعلت بدلا من أفعالها، وعوضت منها، وتدل على ما تدل عليه، فقائدتها: النيابة عن أفعالها، وإعطاء معانيها، لا تاكيدها، ولا أدل على ذلك من أنه يمتنع الجمع بينهما، ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشىء لا يؤكد نفسه . الله أعلم ...

(١) شرح التصريح ١ / ٣٣٠

(٢) هو أبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى الفاسى المالكى، نحوى، صرفى، لغوى، من آثاره: شرح الألفية، والبسيط والتعريف فى التصريف، وغيرهما، توفى سنة ٨٠٧هـ وقيل سنة ٨٠١هـ انظر: الضوء اللامع ٩٧/٤ وبغية الوعاة ص٣٠٠ وكشف الظنون ص١٥٢، ١١٦٦ .

(٣) انظر شرح المكودى على الألفية صـ ١٠٦.

المبحث الخامس

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

وفيه مسألة واحدة ، وهى :

(تضمين الظرف معنى (فى) باطراد)

قال ابن مالك فى ألفيته فى تعريف الظرف:

الظـرف وقـت أو مكـان ضـمنا فـى بـاطراد كنهـا امكـث أزمنـا

عرف ابن مالك الظرف هنا بأنه: كل اسم زمان أو مكان مضمن معنى (فى) باطراد؛ لكونه مذكورا لواقع فيه من فعل أو شبهه، نحو: امكث هنا أزمنا، ف (هنا، وأزمنا) ظرفان، الأول للمكان، والثانى للزمان، وهما مضمنان معنى (فى)؛ لأنهما مذكوران لواقع فيهما وهو المكث(١).

وقد اعترض ابنه على قوله: (باطراد)؛ لعدم اطراده فى بعض المواضع.

قال ابن الناظم: "وقوله: (باطراد) احترز به من نحو: البيت والدار فى قولهم: دخلت البيت، وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص، فإنه ينتصب نصب المفعول به على سعةالكلام، لا نصب الظرف؛ لأن الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل، والبيت والدار لا يتعدى إليهما كل فعل، فلا يقال: نمت البيت، ولا: قرأت الدار، كما يقال: نمت أمامك، وقرأت عند زيد، فعلم أن النصب فى (دخلت البيت وسكنت الدار) على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدى.

وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد (الاطراد)؛ لأنه يخرج

(١) انظر: شرح التسهل ٢/٢٢٠ .

بقولنا: (متضمن معنى فى)؛ لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمنا معنى (فى) فيحتاج إلى إخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد"[١].

هذا وقد أيد جماعة من شراح الألفية ابن الناظم فيما ذهب إليه:

فقال ابن هشام: "وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

أحدها: نحو (وترغبون أن تنكحوهن)[٢] إذا قدر بـ (فى)، فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا.

والثانى: نحو: (يخافون يوما)[٣]، ونحو: (الله أعلم حيث يجعل رسالته)[٤]، فإنهما ليسا على معنى (فى)، فانتصابهما على المفعول به، وناصب (حيث) (يعلم) محذوفا؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا[٥].

والثالث: نحو : (دخلت الدار، وسكنت البيت) فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية؛ فإنه لا يطرد تعدى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (فى) ، لا تقول: صليت الدار، ولا نمت البيت"[٦].

وقال ابن عقيل: "واحترز بقوله (باطراد) من نحو: دخلت البيت، وسكنت

---

(١) شرح ابن الناظم صـ ٢٠٠ .

(٢) سورة النساء الآية: (١٢٧).

(٣) سورة الإنسان الآية (٧). وسورة النور الآية: (٣٧).

(٤) سورة الأنعام الآية: ١٢٤ .

(٥) هذا الإجماع منتقض بما ذكره أبو حيان فى الارتشاف حيث قال: "وقال محمد بن مسعود الغزنى: أفعل التفضيل ينصب المفعول به، قال تعالى: □ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾، فمن مفعول به، وقوله تعالى: ﴿أهدى سبيلا﴾ مفعول لا تمييز "الارتشاف ٢٢٥/٣.

(٦) أوضح المسالك ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ انظر: التصريح ٣٣٩/١، ٣٤٠ .

الدار، وذهبت الشأم، فإن كل واحد من (البيت والدار والشأم) متضمن معنى (فى) ، ولكن تضمنه معنى (فى) ليس مطردا؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (فى) معها، فليس (البيت، والدار، والشأم) فى المثل منصوبة على الظرفية، وإنما هى منصوبة على التشبيه بالمفعول به، لأن الظرف هو: ما تضمن معنى (فى) باطراد، وهذه متضمنه معنى (فى) لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبية بالمفعول به لم تكن متضمنه معنى (فى)؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى (فى) فكذلك ما شبه به، فلا يحتاج إلى قوله: (باطراد) يخرجها؛ فإنها خرجت بقوله: (ما ضمن معنى فى) والله تعالى أعلم"[١].

وأما أبو الحسن الأشمونى فله فى المسألة قولان، أيد فى أحدهما ابن مالك، ووافق فى الثانى ناقديه[٢]:

فقد ذكر فى قوله الأول الذى أيد فيه ابن مالك أن الاحتراز بقول ابن مالك: (باطراد) من نحو: دخلت الدار، وسكنت البيت مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص، فإنه غير ظرف، إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال: نمت البيت، ولا: قرأت الدار، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض، وهو مذهب الناظم، ونسبه لسيبويه[٣]، وعلى هذا فإنه يحتاج إلى قوله: (باطراد)، خلافا للشارح[٤].

(١) شرح ابن عقيل ١٩١/٢، ١٩٢ .
(٢) وفعل مثله المكودى فى شرحه على الألفية ص١١٠.
(٣) انظر: الكتاب ١٥٩/١ .
(٤) انظر: شرح الأشمونى ١٢٦/٢، ١٢٧ (بتصرف) ويقصد بالشارح: ابن الناظم. وانظر: شرح المكودى ص١١٠ .

وأما فى قوله الثانى الذى أيد فيه ابن الناظم ومن تبعه فقد ذكر أنه يجوز فيه أن يكون منصوبا على المفعول به حقيقة، وأن نحو: (دخل) متعد بنفسه، وهو مذهب الأخفش، ولا يجوز أن يكون منصوبا على الظرفية تشبيها له بالمبهم، وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد (باطراد)[١].

وقد تابع الصبان قول الأشمونى الأول والذي أيد فيه ابن مالك، بل إنه وصف مخالفيه بعدم التدبر، وهاك ما قاله:

"قوله: (وعلى الأول)، أى: كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج إليه؛ لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى (فى)، بمعنى أنه مشير إلى معنى (فى) لكونه فى قوة تقديرها –كما مر– خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج إليه، (على الأول) أيضا لخروجه بقوله: (ضمنا معنى (فى)، لأنه عليه مضمن لفظ (فى) بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظى ما هو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب، أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها، كما درج عليه الشارح الأشمونى، فقيد (باطراد) محتاج إليه على القول الأول، فرد البعض تبعا لغيره على الشارح، وجعله الحق مع ابن الناظم ناشىء عن عدم التدبر"[٢].

وما ذكره الصبان له وجاهته، وترتاح النفس لقبوله، حيث يمكن حمل هذا المنصوب على نزع الخافض توسعا.

فنزعه يشير إلى معنى (فى)، لكونه فى قوة تقديرها– كما قال–

وظاهر كلام سيبويه يعضد هذا ويقويه؛ فإنه يفهم منه أن مثل هذا المنصوب يكون نصبه على نزع الخافض فهو فى معنى (فى) لكونه فى قوة

(١) شرح الأشمونى ١٢٦/٢ ، ١٢٧ وانظر : شرح المكودى ص١١٠
(٢) انظر: حاشية الصبان ١٢٦/٢ ، ١٢٧ .

تقديرها، وإليك ما قاله سيبويه: ".... وإن شئت نصبت، تقول: ضرب زيد الظهر والبطن، ومطرنا السهل والحبل، وقلب زيد ظهره وبطنه، فالمعنى: أنهم مطروا فى السهل والجبل، وقلب على الظهر والبطن، ولكنهم أجازوا هذا كما اجازوا قولهم: دخلت البيت، وإنما معناه: دخلت فى البيت"(١).

وعلى هذا فإن قول ابن مالك: (باطراد) يحتاج إليه، وليس كما قال ولده ... والله أعلم ..

❁❁❁

(١) انظر: الكتاب ١٥٩/١ .

المبحث السادس

الاســتثـناء

وفيه مسألة واحدة ، وهى :

تكرير إلا لغير توكيد

قال ابن مالك فى ألفيته:

وإن تكرر لا لتوكيد فمع ... تقريغ التأثير بالعامل دع
فى واحد مما بإلا استثنى ... وليس عن نصب سواه مغنى
ودون تفريغ مع التقدم ... نصب الجميع احكم به والتزم
وانصب لتأخير وجىء بواحد ... منها كما لو كان دون زائد
كلم يفوا إلا امرؤ إلا على ... وحكمها فى القصد حكم الأول

يعنى: إذا كررت (إلا) لغير توكيد، والمستثنى بها مباين للمستثنى الأول، فإما أن يكون ما قبلها من العوامل مفرغا، وإما أن يكون مشغولا.

فإن كان مفرغا شغل بأحد المستثنين أو المستثنيات، ونصب ما سواه، نحو: ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا، والأقرب إلى المفرغ أولى بعمله مما سواه.

وإن كان العامل مشغولا بالمستثنى منه، فللمستثنين أو المستثنيات النصب إن تأخر المستثنى منه، نحو: ما قام إلا زيدا إلا بكرا القوم، وإن لم يتأخر فلأحد المستثنين أو المستثنيات الإتباع، والنصب ما لو لم يستثن غيره، وما سواه النصب، كقولك: ما جاء أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا، ومثله قوله: لم يفوا إلا امرؤ إلا على) وما بعد الأول من هذه المستثنيات مساو له فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفى الخروج إن كان الاستثناء من موجب، وإلى هذا أشار بقوله: (وحكمها فى القصد حكم الأول).

هذا، وقد ذكر ابن الناظم أن تكرير (إلا) لغير توكيد إذا قصد بها استثناء بعد استثناء على ضربين[١]:

أولهما: أن يكون فيه المستثنى بالمكررة مباينا لما قبله.

والثانى: أن يكون فيه المستثنى بها بعضا مما قبله.

ثم ذكر أن ابن مالك صرح بالضرب الأول، ولم يتعرض لذكر الثانى.

قال ابن الناظم: "وأما الضرب الثانى فلم يتعرض لذكره؛ لأن حكمه فى الإعراب حكم الذى قبله"[٢].

وبالتأمل فى كلام ابن الناظم هذا نجده قد ذكر علة عدم ذكر ابن مالك للضرب الثانى، وهى: أن حكمه فى الإعراب حكم الذى قبله.

وإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة إلى ذكره، بل إن ابن مالك قد تعرض للضربين وصرح بهما جميعا فى شرح التسهيل، فقال: "وإن كررت مقصودا بها استثناء بعد استثناء، فإما أن يكون المستثنى بها مباينا لما قبلها، وإما أن يكون بعضا له..."[٣].

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص ٢٢٠ .
(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٢١ .
(٣) شرح التشهيل ٢٩٦/٢ .

المبحث السابع

الحـــــال

تعريف الحال :

الحـــال وصـــف فضـــلة منتصـــب مفهـــم فـــى حـــال كفـــردا أذهـــب

اعترض ابن الناظم على هذا الحد الذى ذكره والده فى الألفية بأنه حد غير مانع ؛ لشموله النعت، ومن ثم قال: "وقوله:

الحال وصف فضلة منتصب * مفهم فى حال .....

أى: فى حال كذا فيه، مع إدخال حكم فى الحد بقوله: (منتصب) إنه حد غير مانع؛ لأنه يشمل النعت، ألا ترى أن قولك: (مررت برجل راكب) فى معنى: مررت برجل فى حال ركوبه، كما أن قولك: جاء زيد ضاحكا، فى معنى: جاء زيد فى حال ضحكه فلأجل ذلك عدلت عن هذه العبارة إلى قولى: المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له"(١).

وقد رد المرادى ما ذكره ابن الناظم بأنه غير مسلم؛ لأن ابن مالك قيده بلزوم النصب، قال المرادى: "وقول الشارح: إن هذا التعريف ليس بمانع؛ لأنه يشمل النعت– غير مسلم؛ لخرجه بقيد لزوم النصب"(٢).

وتابعه على ذلك المكودى. وقال:"وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة"(٣).

(١) شرح ابن الناظم صـ ٢٢٧، ٢٢٨ .
(٢) توضيح المقاصد ٦٩٢/٢ .
(٣) شرح المكودى على الألفية صـ١٢٢ .

وإذا كان المرادى قد رد كلام ابن الناظم بما ذكر ، فإن كثيرا من شراح الألفية قد أيده، ورد كلام ابن مالك فى حد الحال، وذكروا من الحجج ما يعضدد ما ارتأوه ، منهم: ابن هشام، والأزهرى والأشمونى.

قال ابن هشام : "وقال الناظم:

الحـــال وصـــف فضـــلة منتصـــب مفهـــم فـــى حـــال كفـــردا أذهـــب

.... وفـى هـذا الحـد نظـر؛ لأن النصـب حكـم ، والحكـم فـرع التصـور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور"(١)

وذهب الأزهرى إلى ما ذهب إليه ابن هشام، وكان أكثر منه تفصيلا، حيث قال: "وفى هذا الحد الذى ذكره الناظم نظر؛ لأن المقصود من الحد تصور ماهية المحدود، وهى لا تتصور إلا بجميع اجزاء الحد، وقد جعل النصب جزءا من الحد مع أنه حكم من أحكام المحدود، والحكم فرع التصور؛ إذ لا يحكم على الشىء إلا بعد تصوره، والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع أجزاء الحد، ومن جملتها النصب، وهو حكم، فجاء الدور، .... والدور مبطل للحد(٢)"

ورد بعض أصحاب الحواشى ما ذهب إليه ابن هشام والأزهرى من لزوم الدور – من توقف الحكم الذى هو فرع التصور على الحد– بأن الجهة مختلفة؛ لأن الحكم ليس موقوفا على التصور لكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان، وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما، وذلك لا يتوقف على الحد، فلا يلزم البطلان.

ولا يعلم أن النصب الذى هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد؛

(١) انظر أوضح المسالك ٢/٢٥٠ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٦٧ .

لأن النصب لا ينحصر فى الحال، فلا يتوقف فهمه على تصور الحال؛ ليكون موقوفا على الحد.

نعم، نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال، إلا أن المأخوذ فى التعريف ليس نصب الحال، بل النصب المطلق، ولو سلم، فيكفى فى الحد التصور بوجه آخر غير الحد، فتامل اهـ(١).

ويمكن الرد على ما ذكروه بأمرين:

الاول: بما ذكروه أنفسهم من أن نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال(٢).

الثانى: أن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه، والتصور بوجه ما لا يكفى فى ذلك(٣).

وليس هذا فحسب، بل ذكر الأشمونى أن فى الحد خللين، فقال: "الأولى أن يكون قوله: (كفردا أذهب) تتميما للتعريف؛ لأن فيه خللين: الأول: أن فى قوله: (منتصب) تعريفا للشىء بحكمه، والثانى: أنه لم يقيد (منتصب) باللزوم، وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب، كرأيت رجلا راكبا، فإنه يفهم فى حال ركوبه، وإن كان ذلك يفهم بطريق اللزوم، لا بطريق القصر؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت"(٤).

فبان بذلك صحة ما ذهب إليه ابن الناظم فى دعواه.

والله أعلم.

---

(١) انظر: حاشية يس على التصريح ٣٦٧/١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١٧٠/٢ .
(٢) انظر: حاشية يس ١/ ٣٦٧ .
(٣) انظر: التصريح ٣٦٧/١ .
(٤) شرح الأشمونى ١٦٩/٢ ، ١٧٠ .

المبحث الثامن
حـــروف الجـــــر

الجر: بـ(كى ولعل ومتى)

عد ابن مالك (كى ولعل ومتى) من حروف الجر، فقال:

هاك حروف الجروهى: من إلى حتى خلا حاشا عدا فى عن على
مذ منذ رب اللام كى واووتا والكاف والباء ولعل ومتى

وعقب ابن الناظم على الجر بهذه الأحرف الثلاثة بأنه غريب وقليل، فقال: "ولكل من هذه الحروف سوى ما ذكر فى الاستثناء[1] تفصيل يأتى ذكره، إلا (كى، ولعل، ومتى)، وقل من يذكرهن من حروف الجر؛ لغرابة الجر بهن"[2].

فأما (كى) فالجر بها فى موضعين[3]:

أولهما: فى دخولها على الاستفهام فى قولهم: (كيمه؟) بمعنى: لمه؟ فـ(كى) هنا حرف جر، دخل على (ما) الاستفهامية، فحذفت ألفها، وزيدت هاء السكت فيها وقفا، كما يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية.

الثانى: فى دخولها على الفعل المضارع فى قولهم: (جئت كى تفعل) بمعنى: لأن تفعل، فـ (أن) المضمرة والفعل بعدها فى موضع جر بـ (كى)، كما يكون ذلك إذا قلت: لتفعل.

والدليل على إضمار (أن) بعد (كى) ظهورها فى الضرورة فى قول الشاعر:

---

(١) ما ذكر فى الاستثناء (خلا، وعدا، وحاشا).
(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٥٥ .
(٣) انظر: الجنى الدانى ص ٢٦١ والمغنى ١٨٢/١ والأزهية ص٢٠٠ والمقرب ١٩٣/١ .

فقالت أكل الناس أصبحت ما نحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا(١)

وأنكر الكوفيون أن تكون (كى) حرف جر(٢)، وتأولوا ما ورد منه عن العرب من قولهم: (كيمه؟) على تقدير: كى تفعل ماذا ؟، ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها فى غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت(٣)، فضلا عما فيه من تكلف ظاهر.

وأما (لعل) فتجر فى لغة عقيل(٤)، ومن شواهد الجر بها على لغتهم قول الشاعر:

لعل الله فضلكم علينا بشىء أن أمكم شريم(٥)

بجر لفظ الجلالة بلعل.

وقول الآخر:

---

(١) من الطويل، وقائله جميل بثينة، وهو فى: ديوانه ص١٠٨- دار الكتاب العربى- بيروت- ط١ ١٩٩٢م وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٩ وشرح ابن الناظم ص٢٥٦ والمغنى ١٨٣/١ والتصريح ٣/٢ ، ٢٣١ وشرح الأشمونى ٢٨٣ والهمع ٥/٢ والدرر اللوامع ٩/٢ والخزانة ٤٨١/٨ .

والشاهد فيه قوله: (كيما أن تغرم) حيث ظهرت (أن) بعد (كى) ضرورة.

(٢) انظر: منهج السالك لأبى حيان ص ٢٣٣ وشرح الأشمونى ٢٨٠/٣ .

(٣) انظر: شرح الأشمونى ٢٨٠/٣ .

(٤) عقيل: بطن من جذام من القحطانية، نسبة إلى عقيل بن قرة بن موهوب بن عبيد بن مالك بن سويد انظر: معجم قبائل العرب ٥٣/٥ مؤسسة الرسالة- بيروت.

(٥) من الوافر، وقائله مجهول، وهو فى: الجنى الدانى ص٥٨٤، ورصف المبانى ص٣٧٥ وشرح ابن الناظم ص٢٥٦ والتصريح ٢/٨ والأشمونى ٢٠٤/٢ والخزانة ١٠/ ٤٢٢.

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبى المغوار منك قريب(١)

خلافا لمن أنكر الجر بها.

قال المرادى: "واما (لعل) فتجر فى لغة عقيل ثابتة الأول ومحذوفته(٢)، ومفتوحة الآخر ومكسورة(٣)، خلافا لمن أنكر الجر بها"(٤).

وقال السيوطى: "وقد أنكرها قوم منهم الفارسى، وتأول البيت على أن الأصل: لعله لأبى المغوار، جوابه (قريب)، فحذف موصوف (قريب) وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفا، وأدغم الأولى فى لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة (المال لزيد)، وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة"(٥) .

والحق مع السيوطى لظهورالتكلف فيما ذكره الفارسى، كما أن الجر بها فى لغة عقيل ثابت بالنقل الصحيح مع عدم القياس على ما نقل.

وأما (متى) فالجر بها لغة هذيل(٦) بمعنى (من) كقول الشاعر:

---

(١) من الطويل، وقائله كعب بن سعد الغنوى، وهو فى: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١ والمالى الشجرية ٢٣٧/١ والهمع ٣٣/٢ والأشمونى ٢٠٥/٢ .
وأبو المغوار: كنية رجل، والشاهد فيه (لعل أبى المغوار) حيث جر (أبى المغوار) بلعل فى لغة عقيل.

(٢) أى بإثبات اللام الأولى فى (لعل) وحذفها (عل).

(٣) أى: بفتح اللام الثانية (لعل) وكسرها (لعل).

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٧٣٩/٢ .

(٥) انظر: الهمع ٣٣/٢ .

(٦) هذيل: حى من مضر، نسبة إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، وقيل: هى قبيلة من من خندف أعرقت فى الشعر. انظر: لسان العرب (هذل) ط دار المعارف.

شر بن بماء البحر ثم ترفعت متى لحج خضر لهن نئيج[١]

قال السيوطى: "وتأتى بمعنى (وسط) حكى: (وضعها متى كمه) أى: وسطه، وإذا كانت بمعنى (وسط) فهى اسم، أو (من) فحرف، جزم به ابن هشام[٢] وغيره"[٣].

وعلى أية حال فإن الجر بهذه الأحرف الثلاثة (كى، ولعل، ومتى) على الرغم من ثبوته بالنقل الصحيح من كلامهم، وفى بعض لغاتهم فإن الجر بهن شاذ وغريب وقليل يقتصر فيه على ما سمع، ولا يقاس عليه.

وإذا كان ابن مالك قد عدها من أحرف الجر فى الألفية، ولم يشر إلى قلة استعمالهن، فإنه قد صرح بذلك فى غيرها، ومن ثم قال: "ولكل حرف منها تفصيل يأتى إلا (كى، ولعل، ومتى، ولولا) فقل من يذكرهن؛ لقلة استعمالهن وغرابتهن"[٤].

وغرابتهن"[٤].

وقد صرح كثير من النحويين أيضا بقلة استهمالهن وشذوذهن وغرابة

(١) من الطويل، قاله أبو ذؤيب الهذلى، وهو فى شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١. والخصائص ٨٥/٢ والمحتسب ١١٤/٢ وسر صناعة الإعراب ص١٣٥ ، والجنى ص٥٢٨ والمغنى ٣٣٤/١ وأوضح المسالك ٣/ والتصريح ٣/٢ والهمع ٣٤/٢ والأشمونى ٢٠٥/٢ .

اللغة: ترفعت: تصاعدت، اللجج: جمع لجة، وهى مجتمع الماء ومعظمة.

الصوت العالى. يصف السحب عند خروجها من ماء البحر وارتفاعها فى السماء وما يحدث لها من أصوات البرق والرعد وتجمع مائها وسقوطه .

والشاهد فيه قوله: (متى لحج) حيث جر (لحج) بـ (متى) على لغة هذيل.

(٢) انظر: المغنى ٣٣٤/١ .

(٣) انظر: الهمع ٢/ ٣٤ .

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٨١/٢ .

الجربهن(١).

(١) انظر: الشرح الكبير لابن عصفور ٤٢٦/١، ٤٢٧ والمقرب ١٩٣/١ والأزهية للهروى ص٢٠٠ ، ٢١٧ وتوضيح المقاصد ٧٣٩/٢ والجنى الدانى ص٢١٦ ، ٥٠٥ ، ٥٨٢ والمغنى ١٨٢/١ ، ٢٨٦، ٣٣٤ وأوضح المسالك ٤/٣، ٥ ، ٦، ٧ ، والتصريح ٢/٢، ٣ والهمع ٣٣/٢، ٣٤ والأشمونى ٢٠٤/٢، ٢٠٥ وشرح المكودى على الألفية ص١٣٤.

(زيادة (من) فى الإيجاب)

(وهى المسألة الثانية فى حروف الجد)

قال ابن مالك:

وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

أى: أن (من) ترد زائدة كثيرا فى الكلام باتفاق النحاة، وفى شروط زيادتها خلاف(١).

فمذهب البصريين – إلا الأخفش – أنها تزاد بشرطين:

الأول: أن يكون مجرورها نكرة.

والثانى: أن يسبقها نفى أو شبهه، والمراد بشبه النفى: النهى والاستفهام.

فمثال النفى: ما جاءنى من أحد، وقول ابن مالك: ما لباغ من مفر، وقوله تعالى: ﴿ مالكم من إله غيره﴾(٢)، ومثال النهى: لا تضرب من أحد، ومثال الاستفهام: هل جاءك من أحد؟ ومنه قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾(٣).

ومذهب الكوفيين انها تزاد بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها، مستدلين بقول العرب: (قد كان من مطر).

(١) انظر: هذا الخلاف فى: المقدمة الجزولية ص ١٢٤ تح د/ شعبان عبد الوهاب– القاهرة– ط ١– ١٤٠٨هـ وشرح التسهيل ١٣٨، ١٣٩ وشرح الرضى على الكافية ٦/ ٣، ١٢ ورصف المبانى ص ٣٢٤، ٣٢٥ ومنهج السالك ص ٢٤٠ والمقاصد النحوية ٧٥٠/٢ والجنى ص٣١٧ ، ٣١٨ والمغنى٣٢٤/١ ، ٣٢٥ وابن عقيل ١٧/٣ ، وشرح الأشمونى ٢١٢/٢.

(٢) سورة الأعراف من الآية: (٥٩) .

(٣) سورة فاطر من الآية: (٣) .

ومذهب الأخفش(١) من البصريين، والكسائى وهشام من الكوفيين: أنها تزاد عندهم بلا شرط، ووافقهم على ذلك ابن مالك (٢).

ورد ابن الناظم هذا المذهب الثالث الذى اختاره والده، وأول ما استشهدوا به، ومن ثم قال: "ويروى عن الأخفش جواز زيادتها فى الإيجاب، وأنشد الشيخ- مستشهدا له- قول الشاعر:

وكنت أرى كالموت من بين ساعة * فكيف ببين كان موعده الحشر(٣)

وقول الاخر:

يظل به الحرباء يمثل قائما ويكثر فيه من حنين الأباعر(٤)

ولا حجة فيهما؛ لإمكان كون (من) فى البيت الأول لابتداء الغاية، والكاف قبلها اسم، والمعنى: وكنت أرى من بين ساعة حالا من الموت، على حد قولهم: رأيت منك أسدا.

وفى البيت الثانى لبيان الجنس، وهى متعلقة بالاستقرار فى موضع نصب على الحال من فاعل (يكثر)، وهو ضمير ما دل عليه العطف على (يظل به

(١) انظر: معانى القرآن للأخفش ٤٨٨/١ وهو مذهب أبى على فى البغداديات ص ٢٤٢ .
(٢) انظر: شرح التسهيل ١٣٨/٣ .
(٣) من: الطويل، قال: سلمة بن يزيد الجعفى، وهو فى: شرح التسهيل ١٣٩/٣ وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٠٨١ والهمع ٣٥/٢ والدرر ٨٦/٢ والشاهد فيه قوله: (من بين ساعة) حيث وقعت (من) فيه زائدة فى الإيجاب عند الأخفش.
(٤) من الطويل ولم يعرف قائله، وهو فى: شرح التسهيل ١٣٨/٣ وابن الناظم ص٢٦٠ وجمهرة اللغة ص ٣١٦ والهمع ٣٥/٢ والدرر ٨٦/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٩٩/٢ والحنين: الشوق، والأباعر: جمع أبعرة، والأبعرة جمع بعير، فهو جمع الجمع، والشاهد قوله: (من حنين الأباعر) وهو كسابقه.

الحرباء يمثل قائما) كأنه قيل: ويكفيه شيء آخر من حنين الأباعر"[١] .

والذى أميل إليه هو ما اختاره ابن مالك من جواز زيادة (من) فى "الإيجاب" وجرها المعرفة؛ وذلك لثبوته نثرا ونظما، نص على ذلك ابن مالك حيث استشهد بعد وافر من الشواهد النثرية والشعرية، فقال: "ولا يكون المجرور بها عند سيبويه[٢] إلا نكرة بعد نفى أو نهى أو استفهام ... وأجاز أبو الحسن الأخفش[٣] وقوعها فى الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا، فمن النثر قوله تعالى:﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾[٤]. وقوله تعالى: ﴿ يحلون فيها من أساور﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿تجرى من تحتها الأنهار﴾[٨]، وقول عائشة– رضى الله عنها–: إن رسول الله –□– كان يصلى جالسا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقى من قراءته نحوا من كذا)[٩] أخرجه البخارى، وضبطه بضبطه من من يعتمد عليه بنصب (نحوا) على زيادة (من) ، وجعل (قراءته) فاعلا ناصبا (نحوا)، والأصل: فإذا بقى قراءته نحوا من كذا.

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٢) الكتاب ٣١٥/٢، ٢٢٥/٤.
(٣) معانى: القرآن ٤٨٨/٢ تح د/ عبد الأمير الورد .
(٤) سورة الأنعام، الآية: ٣٤ .
(٥) سورة الكهف : الآية: ٣١ .
(٦) سورة البقرة الآية: ٢٧١ .
(٧) سورة الأحقاف الآية: ٣١ .
(٨) سورة محمد الآية: ١٢ .
(٩) انظر: صحيح البخارى (باب تقصير الصلاة) وصحيح مسلم ٣٨٣/١٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٢٥ .

ومن النظم المتضمن زيادة (من) فى الإيجاب قول عمر بن أبى ربيعة[١]:

وينمـــى لهـــا حبهـــا عنـــدنا فمـا قـال مـن كاشـح لـم يضـر[٢]

أراد: فما قال كاشح لم يضر، ومنه قول الآخر:

لمـا بلغـت إمـام العـدل قلـت لهـم قد كـان من طـول إدلاجـى وتهجيرى

أراد: قد كان طول إدلاجى وتجهيرى، ......"[٣]

ثم ذكر ابن مالك أن الكسائى وابن جنى[٤] رأيا ذلك، وساق لهما بعض الشواهد التى تبرهن على ذلك[٥].

وممن رأوا ذلك أيضا الزمخشرى فى مفصلة[٦].

وأما المانعون لزيادة (من) فى الإيجاب فقد تاولوا الشواهد الواردة فى ذلك.

ففى قول العرب: (قد كان من مطر) التقدير عندهم: قد كان هو أى كائن من جنس المطر وفى البيت: (فما قال من كاشح لم يضر) التقدير: فما هو أى قائل من جنس الكاشح، وقد تقدم تأويل ابن الناظم للبيتين اللذين أوردهما.

وفى حديث: (إن من أشد الناس عذابا يوما القيامة المصورون)[٧] التقدير:

---

(١) هو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى القرشى، أرق شعراء وعصره، من طبقة جرير جرير والفرزدق توفى سنة ٩٣هـ) انظر: الأعلام ٥٢/٥ .

(٢) من المتقارب، وهو فى الديوان ص ٢٩٩ وشرح التسهيل ١٣٨/٣ والمغنى ٣٢٥/١ وشرح أبياته للبغدادى ٣٢٩/٥ وينمى لها: تعرف به، والكاشح: الوشى، ويضر: من الضمير واستشهد به على زيادة من فى الإيجاب.

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٣٨/٣، ١٣٩ .

(٤) انظر : المحتسب ١/ ١٦٤ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٩ .

(٦) انظر: المفصل صـ ٢٨٣ .

(٧) سبق تخريج هذا الحديث .

إنه من أشد الناس، على تقدير ضمير الشأن اسم إن، والمصورون خبر، وفى قوله: ﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾[١] التقدير: ولقد جاءك هو أى جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين أو: ولقد جاءك نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف[٢]. وهكذا أولوا بقية الشواهد.

قال ابن هشام تعليقا على هذه التأويلات: "وهذا ضعيف فى العربية، لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه"[٣]. كما لا يخفى ما فيها من التكلف.

فلم يبق إلا ما اختاره ابن مالك من جواز زيادة (من) فى الإيجاب وجر المعرفة بها؛ وذلك لثبوت السماع به كثيرا: نظما، ونثرا فى الكتاب العزيز، والحديث الشريف، وكلام العرب.

(١) سورة الأنعام الآية: ٢٣٤ .
(٢) انظر: مغنى اللبيب ٣٢٥/١ .
(٣) انظر: المرجع السابق .

المبحث التاسع
الإضـــافـــة

فيها مسألة واحدة، وهى:

مجىء الإضافة بمعنى (فى).

قال ابن مالك:

وانـــــو مـــــن أوفـــــى إذا لـــم يصـــلح إلا ذاك والـــلام خـــذا
لما سوى ذينك ....

يعنى: أن الإضافة تكون بمعنى (من)، وبمعنى اللام، وبمعنى(فى).

وضابط ذلك عنده: أنه إذا لم يصلح إلا تقدير (من او فى) فالإضافة بمعنى ما تبيين تقديره، وإلا فهى بمعنى اللام(١).

فيتعين تقدير (من) إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف، وأن يصح الإخبار به عنه، نحو: خاتم فضة، وثوب خز، ألا ترى أن الخاتم من جنس الفضة، والثوب من جنس الخز، ويصح الإخبار به، فتقول: هذا الخاتم فضة، وهذا الثوب خز، والتقدير على الإضافة: خاتم من فضة، وثوب من خز.

ويتعين تقدير (فى) إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، كقوله تعالى: ﴿بل مكر الليل والنهار إذ تأمروننا)، أى: مكر فى الليل والنهار.

فإذا انتفت الشروط السابقة فى معنى (من وفى) ، فالإضافة بمعنى اللام، نحو: مال زيد، وثوب عمرو، أى: مال لزيد، وثوب لعمرو(٢).

وهذا التقسيم للإضافة ذكره ابن مالك أيضا فى غير الألفية.

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٢٧٣ .
(٢) المرجع السابق نفسه . وانظر : شرح الأشمونى ٢٣٨/٢ .

فقال فى التسهيل: "المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له بمعنى (فى) إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى (من) إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار بها عن الأول والثانى، وبمعنى اللام تحقيقا أو تقديرا فيما سوى ذينك"(١).

وقال فى شرحه: "الإضافة على ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى (فى)، وإضافة بمعنى (من)، وإضافة بمعنى اللام"(٢).

وذكر مثل ذلك فى شرح الكافية الشافية(٣).

وأما ابن الناظم فقد رد كلام أبيه فى مجىء الإضافة بمعنى (فى)، وذكر من الأدلة ما يبطل به دعواه، فقال: "ومن العلماء من ذهب إلى أن الإضافة كما تكون بمعنى (من) و(اللام) تكون بمعنى (فى) .... واختار الشيخ- رحمه الله- هذا المذهب، فلذلك قال:

والثانى اجرر وانو (من) أو (فى) إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك .....

والذى عليه سيبويه وأكثر المحققين(٤): أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام، أو بمعنى (من) ، وموهم الإضافة بمعنى (فى) محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز، ويدل على ذلك أمور:

---

(١) التسهيل صـ ٢٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢٢١/٣ .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٠٢/٢ .

(٤) منهم ابن الشجرى فى أمالية ٩٧/٣ والزمخشرى فى المفصل فى المفصل ص٨٢ وابن يعيش فى شرحه ١١٩/٢ والرضى فى شرحه على الكافية ٢٦٩/٢ وابن عصفور فى المقرب ٢٠٩/١ .

أحدها: أن دعوى كون الإضافة بمعنى (فى) يستلزم كثرة الاشتراك فى معناها، وهو على خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

الثانى: أن كل ما ادعى فيه أن إضافته بمعنى (فى) حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازا، فيجب حمله عليه لوجهين: أحدهما: أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك، والثانى: أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابته باتفاق، كما فى قوله:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذا عت غزلها فى القرائب(١)

وقول الآخر:

إذا قال قدنى قال بالله حلفة لتغنى عنى ذا إنائك أجمعا(٢)

والإضافة بمعنى (فى) مختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

الثالث: أن الإضافة فى نحو: (بل مكر الليل)(٣) إما بمعنى اللام، على

(١) من الطويل، ولا يعرف قائله، وهو فى: المحتسب ٢٢٨/٢ والمفصل ص ٨٢ وابن يعيش ٨/٣ والمقرب ٢١٣/١ وشرح ابن الناظم ص٢٧٣. والخرقاء: الحمقاء التى لا تقدر الأمور، لاح: ظهر، بسحرة: أى وقت السحر، سهيل: اسم الكوكب وهو بدل من كوكب فى صدر البيت، أذاعت: فرقت ونشرت، القرائب: جمع قريبة، واستشهد به على إضافة (كوكب) إلى الخرقاء لمجاز الملك والاختصاص.

(٢) من الطويل، قاله حريت بن عناب، وهو فى: مجالس ثعلب ص ٦٠٦ دار المعارف بمصر، والمقرب ٧٧/٢ وابن الناظم ص٤٥، ٢٧٤ والهمع ٤/٢ والدرر ١١٠/٢ والمغنى ٢١٠/١، ٤٠٩/٢ وشرح أبياته ٢٧٦/٤- وقدنى: بمعنى يكفينى، لتغنى: جواب القسم، وذا إنانك: أى: صاحب إنانك وهو اللبن، والشاهد فيه: (إنائك) وهو كسابقه.

(٣) سورة سبأ الآية: ٣٣ .

جعل الظرف مفعولا به على سعة الكلام، وإما بمعنى (فى) على بقاء الظرفية، لكن الاتفاق على جعل الظرف مفعولا به على السعة، كما فى: (صيد عليه يومان)، و(ولد له ستون عاما)، والاختلاف فى جواز جعل الإضافة بمعنى (فى) يرجح الحمل على الأول، دون الثانى"(١).

والمختار عندى هو ما ذهب إليه ابن مالك من جواز مجىء الإضافة بمعنى فى إن حسن تقديرها وحدها، وذلك لكثرة ما استدل به من شواهد على ذلك، وهاك ما قاله:

قال ابن مالك: " وقد أغفل النحويون التى بمعنى (فى)، وهى ثابتة فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿ وهو ألد الخصام﴾(٢)، وكقوله تعالى: ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿يا صاحبى السجن﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾(٥)، ومنه قول النبى □ : "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"(٦)، وقول العرب: "شهيد الدار، وقتيل كربلاء"، ومنه قول الشاعر:

لهم سلف شم طوال رماحهم يسيرون لا ميل الركوب ولا عزلا(٧)

ومثله :

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٧٣ .

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٠٤ .

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦ .

(٤) سورة يوسف الآية: ٤١ .

(٥) سورة سبأ الآية : ٣٣ .

(٦) الحديث فى مسند الإمام أحمد ٢٩٩/٢ ، وسنن الترمذى رقم ٢٦٨٢ ، والمستدرك للحاكم ٩١/١ .

(٧) من الطويل، وقائله مجهول، يمدح قوما بالعظمة والقوة والشجاعة، والشاهد فى قوله: (ميل الركوب) حيث إن الإضافة فيه بمعنى (فى)، والتقدير: لا ميل فى الركوب وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٢١/٣ .

مهـــا دى النهـــار لجـــاراتهم وبالليـــل هـــن عليـــه حـــرام(١)

فلا يخفى أن معنى (فى) فى هذه الشواهد كلها(٢) صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره معتبر، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصح ما أردناه، والحمد لله"(٣).

عود على بدء:

أولا: مجىء الإضافة بمعنى من واللام هو مذهب سيبويه والجمهور وكثير من المحققين – كما قال ابن الناظم –، ومن هؤلاء المحققين: ابن الشجرى(٤)، والزمخشرى(٥)، وابن يعيش(٦)، وابن عصفور(٧)، والرضى(٨)، وغيرهم(٩).

ثانيا: نسب بعض النحاة كأبى حيان والمرادى والسيوطى إلى عبد القاهر

(١) من المتقارب، قاله الأعضى ميمون بن قيس، وهو فى شرح التسهيل ٢٢٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٩٠٧/٢ وروايته (حرم) بدل (حرام).
والشاهد فيه (مهارى النهار) وهو كسابقه.
(٢) ذكر ابن مالك أبياتا أخرى لم أذكرها اختصارا.
(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣ وانظر: شرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢، ٩٠٧، ٩٠٨ وممن أجازوا مجىء الإضافة بمعنى(فى) محمد بن أبى الفتح البعلى فى كتابه (الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر) ٧٣٧/٢ وذكر أن عدم القول بها تكلف لصرف جميع ما ورد من ذلك عن ظاهره .
(٤) انظر: أمالى ابن الشجرى ٣/ ٩٧ .
(٥) انظر: المفصل صـ ٨٢ .
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٢ .
(٧) انظر: المقرب ٢٠٩/١ .
(٨) انظر شرح الرضى على الكافية ٢٦٩/٢ .
(٩) انظر: شرح الأشمونى ٢٣٨/٢ وحاشية الصبان ٢٣٨/٢ .

الجرجانى وابن الحاجب جواز مجىء الإضافة بمعنى (فى).

أما أبو حيان والمرادى فقد نسباه إلى عبد القاهر وحده، وأما السيوطى فقد نسبه إليهما معا قال أبو حيان: "وعند عبد القاهر أن ثم إضافة تتقدر بـ(فى) وذلك فى قولنا: فلان ثبت الغدر، أى: ثبت فى الغدر، والغدر: المكان الصلب"(١).

وذكر مثله المرادى(٢).

وقال السيوطى: "وقال الجرجانى وابن الحاجب فى كافيته وابن مالك فى كتبه: وتقدر (فى) حيث كان ظرفا له"(٣).

أقول: بالتحقيق فى هذا الأمر وجدت أن عبد القاهر الجرجانى لم يقل بما نسب إليه من كون الإضافة بمعنى (فى)، ولكن مذهبه هو مذهب الجمهور، وهو أن الإضافة بمعنى اللام وبمعنى (من)، ومن ثم قال: " اعلم أن الإضافة الحقيقة إذا كانت بمعنى اللام، فهى كقولك: دار زيد، وثوب عمرو..."(٤).

وقال فى موضع آخر: " اعلم أن هذه الإضافة بمعنى (من)؛ لأن الغرض تبيين النوع، فإذا قلت: خاتم، لم يعلم من أى نوع هو، فتقول: خاتم فضة، أو خاتم ذهب؛ لتبين المقصود"(٥).

وقال فى موضع ثالث: " والإضافة على ضربين: أحدهما: أن تكون بمعنى اللام، نحو: دار زيد، تريد: دارا لزيد، وإضافة بمعنى (من)، نحو قولك: خاتم

(١) انظر: الارتشاف ٥٠٢/٢ .
(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢٠/ ٧٨٤ .
(٣) انظر: الهمع ٤٦/٢ .
(٤) انظر: المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ٢/ ٨٧٠ .
(٥) انظر: المرجع السابق ٨٨١/٢.

فضة، تريد خاتما من فضة"(١).

هذا هو مذهب عبد القاهر الجرجانى فيما تفيده الإضافة من معانى حروف الجر ، وهو مذهب سيبويه والجمهور، ولم يذكر من قريب ولا من بعيد أن الإضافة تكون بمعنى (فى).

وأما ابن الحاجب الذى نسب إليه السيوطى مجىء الإضافة بمعنى (فى) فقد ثبت عنه صحة هذا القول، حيث ذكر أن الإضافة تكون بمعنى اللام وبمعنى (من) وبمعنى (فى) ثم ذكر أنها قليلة، وإليك ما قاله:

قال ابن الحاجب:" فالمعنوية: أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، وهى بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى (من) فى جنس المضاف، أو بمعنى (فى) فى ظرفه، وهو قليل، نحو: غلام زيد، وخاتم فضة، وضرب اليوم"(٢).

ثالثا: ذهب الزجاج وابن الصائغ(٣) إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام فقط(٤) .

ولا أميل إلى هذا المذهب، وذلك لأن الغرض من كون الإضافة بمعنى (من) تبيين النوع، فإذا قلت: خاتم، لم يعلم من أى نوع هو، فتقول: خاتم فضة أو

(١) انظر: الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ٧٣٥/٢ تح د/ ممدوح محمد خسارة– ط الأولى– الكويت– ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م وانظر أيضا: ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص ٢٣٧ إعداد/ عادل محسن سالم العميرى– مكة المكرمة– ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٢) انظر: الكافية بشرح الرضى ٢٦٨/٢.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن بين الصائغ النحوى، من مصنفاته التذكرة، وشرح على ألفية ابن مالك، توفى سنة ٧٧٦هـ انظر: شذرات تالذهب٦/ ٢٤٨ وبغية الوعاة ص ٦٥ .

(٤) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٠١ ، وتوضيح المقاصد ٧٨٥/٢ والتصريح ٢٦/٢ والهمع ٤٦/٢.

خاتم ذهب، لتبين المقصود، والمعنى على قولك: خاتم من فضة؛ لأن (من) للتبيين، ولو قلت: خاتم لفضة لم يجز؛ إذ ليس المعنى أن الفضة تملك الخاتم، أو تستحق الخاتم، أو تختص الخاتم، كما كان ذلك فى قولك: غلام زيد(١).

رابعا: ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة لا تكون على معنى حرف جر، ولا على نيته، وقد نسب إليه هذا الرأى كل من: (المرادى، والأزهرى، والسيوطى(٢).

وثبت عنه صحة ما نسب إليه، حيث قال فى الارتشاف: "والذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه، ولا على نيته، وإن جهات الاختصاص متعددة، يبين كل منها الاستعمال، فإذا قلت: غلام زيد، ودار عمرو، كانت الإضافة للملك، وإذا قلت: سرج الدابة، وحصير المسجد، كانت للاستحقاق، وإذا قلت: هذا شيخ أخيك، وتلميذ زيد، كانت لمطلق الاختصاص"(٣).

وذكر مثل ذلك فى كتابه: (منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك)(٤).

وخلاصة القول فى هذه المسألة:

أن النحويين اختلفوا فيما تفيده الإضافة من حروف الجر: فمذهب سيبويه والجمهور: أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو (من) وهو اختيار ابن الناظم.

ومذهب الزجاج وابن الصائغ: أن الإضافة بمعنى اللام فقط.

ومذهب ابن الحاجب وابن مالك أن الإضافة تكون بمعنى اللام أو (من) أو

(١) انظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ٨٨١ .
(٢) انظر: توضيح المقاصد ٧٨٥/٢ والتصريح ٢٦/٢ والهمع ٤٦/٢ .
(٣) انظر: الارتشاف ٥٠١/٢ .
(٤) انظر: منهج السالك ص ٢٦٦ ..

(فى).

ومذهب أبى حيان: أن الإضافة لا تفيد أى معنى من حروف الجر التى ذكروها.

ولا يخفى ما فيه من ضعف وإنكار لما أثبته العلماء وأجمعوا عليه.

والذى أرجحه- كما ذكرت آنفا- هو رأى ابن مالك؛ لثبوته بالنقل الصحيح من الكلام الفصيح، فتكون بمعنى (فى) حيث يحسن تقديرها.

وقد ذكر ابن مالك رأيا معتدلا فى تقدير هذه الحروف، فقد جعل لها ترتيبا من حيث كثرة الاستعمال، ومن ثم قال: "ومعنى اللام هو الأصل؛ يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها، نحو: يد زيد ورجله، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها، نحو: عنده ومعه ... ومواضع (من) أقل من مواضع اللام، ومواضع (فى) أقل من مواضع (من)، ولا يحكم بمعنى (من) ولا بمعنى (فى) إلا حيث يحسن تقديرهما دون تقدير غيرهما"(١).

فهذا أعدل المذاهب، وأبعدها عن التكلف، والله أعلم

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٩٠٣/٢ ، ٩٠٤ .

الظروف المضافة إلى الجملة جوازا بين الإعراب والبناء

وهى المسألة الثانية فى باب الإضافة.

قال ابن مالك:

وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا * واختر بنا متلو فعل بينا
وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا

أى: أن ما يضاف من الظروف إلى الجملة جوازا كـ (حين، ووقت، ويوم) يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض، أو مضارع، أو أضيف إلى جملة اسمية، نحو: هذا يوم جاء زيد، ويوم يقوم عمرو، ويوم بكر قائم، وهذا مذهب الكوفيين، والبناء أكثر فيما أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماض، وأما مذهب البصريين فيما وليه فعل مضارع أو جملة اسمية فعلى ما يقتضيه القياس من لزوم الإعراب(١).

وهذا ما عليه ابن الناظم حيث ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من وجوب الإعراب فى الظروف المضافة إلى جملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع وعاب على والده تعريضه باختيار مذهب الكوفيين فى جواز بناء الظروف المضافة إلى المضارع والجملة الإسمية.

قال ابن الناظم: "وأما ما وليه فعل مضارع، أو جملة اسمية فعلى ما يقتضيه القياس من لزوم الإعراب.

وأجاز فيه الكوفيون البناء، وحملوا عليه قراءة نافع قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ

(١) انظر: أمالى ابن الشجرى ٦٨/١ وشرح ابن الناظم ص ٢٨١، وأوضح المسالك ١١٣/٣، ١١٤ والتصريح ٤٢/٢ وشرح الأشمونى ٢٥٧/٢ .

يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1] بالفتح توفيقا بينها وبين قراءة الرفع، ومال إلى تجويز مذهبهم أبو على الفارسى، وتبعه شيخنا.

فلذلك قال بعد ما أشار إلى ما عليه البصريون من وجوب الإعراب بقوله:

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب .....

ثم قال: ..... * ومن بنى فلن يفندا

أى: لن يغلط، فعرض باختيار مذهب الكوفيين"[2].

والذى أرجحه وأميل إليه هو اختيار ابن مالك ؛ وذلك لأنه ذكر من الأدلة المعتبرة ما يعضد بها اختياره، ويقوى مذهبه.

يقول– رحمه الله–: فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق ، والبناء عند الكوفيين ؛ لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا:

فمن الدلائل النقلية قراءة نافع : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3] بفتح اليوم، مع أن المشار إليه هو اليوم؛ لاتفاق الستة[4] على الرفع ، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مباينا للتقدير فى القراءة الأخرى ، مع أن الوقت واحد والمعنى واحد، إلا أن المراد حكاية المقول فى ذلك اليوم، فلابد من كونها مما يقتضى اتحاد المعنى دون تعدده، وكفتحة (يوم ينفع) فتحة ﴿يوم لا

(١) سورة المائدة الآية: ١١٩ ، القراءة فى : الاتحاف ٢٠٤/١ والنشر ٢٤٧/٢ وقراءة الفتح لنافع وابن محيص ، والباقون بالرفع .

(٢) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٨١ .

(٣) سورة المائدة الآية: ١١٩ .

(٤) أى القراءة الستة غير نافع ، وهم: ابن كثير، وابن عامر، حمزة، والكسائى، وعاصم.

تملك نفس﴾[1] فى قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو، ومسمى (يوم لا تملك) فى قراءتهما هو يوم الدين، فلا يكون غيره فى قراءة غيرهما، فيلزم من ذلك كون الفتحة بنائية، وكون ما هى فيه مرفوع المحل، ولا يقدر (أعنى)؛ لأن تقدير (أعنى) لا يصلح إلا بعدما لا يدل على المسمى دلالة تعيين، (ويوم الدين) دال على مسماه دلالة تعيين، فتقدير (أعنى) غير صالح.

ومن شواهد البناء قبل فعل معرب قول الشاعر:

إذا قلت هذا حين أسلو يهيجنى * نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر[2]

ومن شواهد البناء قبل الجملة الاسمية قول أسد بن عنقاء الفزارى:

دعانى ولم أهجر ولو ظن لم ألم * على حين لا بدو ملام ولا حضر[3]

(١) سورة الانفطار الآية: ١٩ قراءة الرفع لابن كثير وأبى عمرو، والباقون بالفتح. انظر : الإتحاف ص ٤٣٥ .

(٢) من الطويل ، قاله أبو صخر الهذلى، وهو من شواهد: الكامل ٥٠/٢ وشرح التسهيل ٢٥٦/٣ وهامش المساعد ٣٥٥/٢ وأساس البلاغة (طلع)، واستشهد به على بناء حين مع إضافته إلى جملة فعلية فعلها مضارع وهى (أسلو) .

(٣) من الطويل ، وهو من شواهد : شرح التسهيل ٢٥٦/٣ والهمع ٢١٨/١ والدرر ١٨٧/١ ورواية الدرر(بدو يرجى) بدل (بدو ملام)، واستشهد به على بناء حين مع إضافتها إلى جملة الاسمية (لا بدو ملام).

ومثله

على حين خلانى من القوم جلة * كهول وولى عن بنى عشيرتى[١]

ومثله:

تذكر ما تذكر من سليمى * على حين التراجع غير دان[٢]

ومثله:

ألم تعلمى يا عمرك الله أننى * كريم على حين الكرام قليل[٣]

(١) من الطويل، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٥٦/٣، والشاهد فيه قوله: (حين خلانى من القوم جلة) وهو كسابقة.

(٢) من الوافر وقائله مجهول، وهو فى شرح التسهيل ٢٥٦/٣ والهمع ٢١٨/١ والدرر ١٨٧/١، وروى : (على حين التواصل) وهى المشهورة: انظر أوضح المسالك ١١٤/٣ والتصريح ٤٢/٢ والأشمونى ٢٥٧/٢ والشاهد فيه قوله: (على حين التراجع غير دان)، وهو كسابقه.

(٣) من الطويل، ونسب إلى مربال بن جهم المذحجى، أو مبشر بن الهذيل الغزارى، كما فى: المساعد ٣٥٥/٢ والهمع ٢١٨/١ والأشمونى ٢٥٧/٢ والدرر ١٨٧/١ والعينى فى الشواهد الصغرى ٢٥٧/٢ وقوله: (ياعمرك الله) يا : لمجرد التنبيه، وعمرك: منصوب نصب المصادر، فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء، ومعناه : بتعميرك الله، أى: بإقرارك له بالبقاء، وظاهره القسم، وليس مرادا هنا على المعنى الذى ذكرناه، أو مراده: أن يطيل عمرك، وعلى هذا يكون دعاء.

.....

ومثله:

أعلى حين حذوة الحرب دارت صلت بغيا وكنت قبل ذليلا[1]

هكذا نقلت الأبيات الأربعة[2] بالفتح بناء، مع أن الإضافة فيها إلى جمل مصدرة بمعرب إعرابا أصليا، فلأن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى، وهذه دلالة عقلية تقتضى بناء الجملة المصدرة بفعل معرب. وأقوى منها أن يقال: سبب بناء المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى : إما قصد المشاكلة، وإما غير ذلك، فلا يجوز قصد المشاكلة لأمرين:

أحدهما: أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب، ولا مشاكلة، فامتنع أن يكون البناء لقصدها.

الثانى: أن يقال: المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى لو كان سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبنى أولى؛ لأن إضافة ما أضيف إلى اسم مفرد إضافة فى اللفظ والمعنى، وإضافة ما أضيف إلى جملة إضافة إليها فى اللفظ وإلى المصدر فى التقدير، وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير مالا تخالف فيه، أعنى إضافة اسم الزمان إلى مفرد من الأسماء، ولا خلاف فى انتفاء سبب الأقوى، فانتفاء سبب الأضعف أولى.

فثبت بها كون المضاف إلى الجملة مسببا عن أمر آخر، وهو شبه المضاف إليها بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، فإن

---

(١) من الخفيف، وقائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٥٦/٣، والشاهد فيه قوله (على (على حين جذوة الحرب دارت) وهو كسابقه.

(٢) الأبيات التى ذكرها تزيد على أربعة، فضلا عما استدركناه على البيت قبل الأخير .

(قمت) من قولك: حين قمت قمت، وإن قمت قمت، كان كلاما تاما قبل دخول (حين، وإن) عليه، وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما، فشبه (حين) وأمثاله بـ(إن) ، وجعل ذلك سببا للبناء المشار إليه على وجه لا يخالف القاعدة العامة، وهى ترتيب بناء الأسماء على مناسبة الحرف بوجه " انتهى كلام ابن مالك(١).

وقد اعترض الرضى على مذهب الكوفيين ومن تبعهم بقوله: "وعند الكوفيين وبعض البصريين– يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة، ولا حجة لهم فيما ثبت فى السبعة من فتح قوله تعالى ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾؛ لاحتمال كونه ظرفا"(٢).

أقول: ما ذهب إليه الرضى مردود لأمرين:

أولهما: أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع، والأصل عدمها(٣).

الثانى: أنه استدل بأمر محتمل، وهو كونه ظرفا، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

فثبت بذلك صحة اختيار ابن مالك فى هذه المسألة...

والله أعلم

(١) انظر: شرح التسهيل ٢٥٥/٣، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) انظر: شرح الرضى على الكافية ١٢٢/٤ .

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٥٧/٢ .

المبحث العاشر

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

ويندرج تحتها مسألة واحدة، وهى:

مخالفة اسم الفاعل للاستعمال الغالب.

قال ابن مالك:

وأفعـــل فيـــه قليـــل وفعـــل * وبســوى الفاعــل قــد يغنـــى فعــل

يعنى أنه قد يخالف باسم الفاعل من فعل الاستعمال الغالب، فيأتى على: أفعل، نحو: حرش فهو أحرش(١)، وخطب فهو أخطب(٢)، ولكنه قليل.

وفعل، نحو: بطل فهو بطل.

وفى قوله: (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يريد: أنه قد يأتى اسم الفاعل على غير فاعل قليلا، نحو: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وعف فهو عفيف، ولم يأتوا فيه بفاعل(٣).

وقد استدرك ابن الناظم على والده أنه يأتى على صيغ أخر غير ما ذكر مخالفة للاستعمال الغالب حيث قال: "وقد تأتى على غير ذلك نحو: جبن فهو جبان، وفرت الماء فهو فرات، وجنب فهو جنب، وعفر فهو عفر، أى: شجاع

(١) أحرش: أى: خشن، وقيل: من النحريش: وهو الإيقاع والإفساد بين القوم. انظر: اللسان (حرش) ٨٣٤/٢.

(٢) أخطب: الخطبة : لون يضرب إلى الكدرة، مشرب حمرة وصفرة : انظر: اللسان (حطب) ١٩٥/٢ .

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٨٠٧/٢ ، وابن الناظم ص٣١٥ وأوضح المسالك ٢١٢/٣، ٢١٣ والتصريح ٧٧/٢، ٧٨ .

ماكر ، وفره فهو فاره"([1]).

فابن الناظم يذكر من هذه الصيغ المخالفة للاستعمال الغالب: فعال، نحو جبان، وفعال، نحو: فرات، وفعل، نحو: جنب، وفعل، نحو: عفر، وفاعل من فعل مضموم العين، نحو: فاره من فره.

والسؤال هنا: كيف يطلق على هذه الصيغ اسم الفاعل، وهى ليست على وزنه؟ الجواب عن ذلك: يطلق اسم الفاعل فى اللغة كثيرا، وفى الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل فى مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل، وفى مشهور الاصطلاح([2]).

❁❁❁

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١٥ .

(٢) انظر: توضيح المقاصد للمرادى ٨٧٠/٢ .

المبحث الحادى عشر

تعريف الصـــفة المشبهة

قال ابن مالك:

صـــفة استحســـن جـــر فاعـــل معنـى بهـا المشـبهة اسـم الفاعـل

أى: تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل، باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه؛ لأن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعديا فقد منعه الجمهور فلا استحسان.

ورد ابن الناظم هذا التعريف وعابه على والده بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم بها موقوف بكونها صفة مشبهة.

قال ابن الناظم : "وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف، فلذلك لم أعول فى تعريفها على استحسان إضافتها إلى الفاعل"(١).

ويفهم من كلام الشارح أنه عاب تعريف والده بلزوم الدور، وتقريره: أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة، فجاء الدور.

وعرفها بقوله: "ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣١٨ .

الموصوف به، دون إفادة معنى الحدوث"([1]).

وتعقب الأشمونى ابن الناظم ورد عليه بأن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة، فلا دور([2]) .

وقد يقال: إن قوله (المشبهة اسم الفاعل) مبتدأ، وقوله: (صفة استحسن...) إلى آخره: خبر([3]).

ومراده : أن كلام الناظم من حيز الإخبار والحكم ، لا التعريف([4]).

والله أعلم

(١) انظر: شرح الناظم ص ٣١٧ .
(٢) انظر: شرح الأشمونى ٣/٣ .
(٣) انظر: المرجع السابق نفسه.
(٤) انظر: حاشية الصبان على الأشمونى ٣/٣ .

المبحث الثانى عشر

(النعــت)

وفيه مسألة واحدة ، وهى :

النعت بالمشتق

وانعــت بمشــتق كصــعب وذرب * وشـــبهه كـــذا وذى والمنتســـب

المعنى: أنه لا ينعت إلا بمشتق لفظا أو تأويلا.

والمراد بالمشتق ههنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

والمؤول بالمشتق– أى– شبه المشتق كما قال ابن مالك– وهو الجامد الذى يفيد ما أفاده المشتق، ويشمل: اسم الإشارة، نحو: مررت بزيد هذا، أى: المشار إليه، و(ذو) التى بمعنىصاحب ، و(ذو) الموصولة، نحو: مررت برجل ذى مال، أى: صاحب مال، وبزيد ذو قام، أى: القائم، والمنتسب، نحو مررت برجل قرشى، أى: منتسب إلى قريش.

وعلق ابن الناظم على بيت الألفية ناقدا إياه فقال: "فلو قال:

(وانعت بوصف مثل صعب وذرب) كان أمثل؛ لأن من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا ينعت بشىء منها، إنما ينعت بما كان صفة، وهو ما دل على حدث وصاحبه، كصعب، وذرب، وضارب، ومضروب، وأفضل منك،أو اسما مضمنا معنى الصفة: إما وصفا كاسم الإشارة، وذى بمعنى صاحب، أو بمعنى الذى، وكأسماء النسب، وإما استعمالا، كقولهم: مررت بقاع عرفج كله، أى: خشن"(١).

ومما يؤيد كلام ابن الناظم أن ابن مالك نفسه فى غير الألفية قد حدد

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٥٢ .

المشتق بأنه يقتصر على الوصف، ومن ثم قال: "المراد بالمشتق هنا: ما كان اسم فاعل ، واسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة باسم الفاعل، أو أفعل تفضيل ..... ويجمعها كلها أن يقال: المشتق الموصوف به: ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا به معنى (فعل) وحروفه والمراد بشبه المشتق: ما أقيم مقامه الأسماء العارية من الاشتقاق ، كاسم الإشارة، وذى بمعنى صاحب، أو بمعنى الذى"([1]).

وعلق المرادى على كلام ابن مالك هذا بعد ما نقله فى شرحه فقال:" وإذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسم الزمان والمكان والآلة، ولا مشاحة فى اللفظ"([2]).

وذكر الأشمونى ما يؤيد ابن الناظم أيضا حيث أورد على بيت الألفية ما أورده عليه فقال: ".... ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور"([3]).

وعدم اشتقاق هذه المشتقات الثلاثة بالمعنى المذكور؛ لأنها لا تدل على صاحب الحدث، أى: فاعله، أو مفعوله، بل هى مشتقة بالمعنى الأعم، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شىء منسوب للمصدر، فمفتاح- مثلا- مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح، ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على زمان أو مكان منسوب للرمى([4]).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٥٧/٣ ، ١١٥٨ .
(٢) انظر: توضيح المقاصد ٩٥٢/٢ .
(٣) انظر: شرح الأشمونى ٦٢/٣ .
(٤) انظر: حاشية الصبان ٦٢/٣ .

المبحث الثالث عشر
التوكيد
من ألفاظ التوكيد المعنوى (عامة)

قال ابن مالك:

واستعملوا أيضا ككل فاعلة * من عم فى التوكيد مثل النافلة

أى: استعملت العرب فى التوكيد – للدلالة على الشمول ككل – وزن (فاعلة من عم) أى: عامة(١) مضافا إليها ضمير المؤكد، فيقال: جاء الجيش عامته، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم ، والهندات عامتهن، وقل من عدها من النحاة من ألفاظ التوكيد، وقد رد ابن مالك هذا الأمر بشدة ، فقال: "وذكرت مع (كل) جميعا، وعامة – كما فعل سيبويه(٢) – وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوا أو جهلا، فيقال: جاء القوم جميعهم أو عامتهم، كما يقال: جاءوا جميعهم، والمعنى واحد"(٣).

وأما ابن الناظم فقد استدرك على قول والده: (مثل النافلة) ، بقوله: "يعنى به: أن عد (عامة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أى: الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلهم سيبويه(٤) – رحمه الله – ولم يغفله"(٥).

فابن الناظم قد فهم من قول والده: (مثل النافلة) أنه يرى أنه زائد، قد لا يحتاج إليه مثل النافلة، وذلك لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

---

(١) توصل ابن مالك إلى ذكرها فى البيت بذكر وزنها؛ لتعذر دخولها فى النظم. انظر: توضيح المقاصد ٢/٩٧٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٢/١١٦ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٩١ .

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٧٦، ٣٧٧ .

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٥٩ .

ووافقه ابن عقيل، فقال: "وإنما قال: (مثل النافلة)؛ لأن عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أى: الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها"(١).

وليس الحق معهما؛ لأن هذا الذى ذكراه ليس مرادا لابن مالك، بل إن قوله: (مثل النافلة)، أى: يشبه النافلة فى الوزن وزيادة التاء، وقد صرح فى قوله السابق فى شرح التسهيل بأن سيبويه لم يغفلها، بل اتهم من أغفلها من المصنفين بالسهو والجهل، مما يدل على أنه يثبتها من ألفاظ التوكيد ككل ، وليست زائدة.

وقد انتصر لابن مالك فى هذه المسألة الشيخ خالد الأزهرى فى تصريحه، وأبو الحسن الأشمونى فى شرحه ، والصبان فى حاشيته ، وإليك ما قالوه:

قال الأزهرى: "وكذا التوكيد بـ(عامة) غريب؛ ولذلك أغفله أكثر المصنفين، والتاء فيها لازمة بمنزلتها فى اللزوم فى (النافلة)، فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت الأمة عامتها، والعبد عامته- بالتاء مع المذكر- كما قال الله تعالى: (ويعقوب نافلة)(٢) بالتاء ، وفى ذلك(٣) تعريض بالرد على الشارح(٤) حمل قول والده فى النظم:

(واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم فى التوكيد مثل النافلة).

على الزيادة ، على ما ذكره النحويون فى هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، ثم قال: وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ فإن من أجلهم سيبويه(٥)،

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٨/٣ .
(٢) سورة الأنبياء الآية: (٧٢).
(٣) أى فى كون عامة مثل (ناقلة) زيادة ووزنا.
(٤) أى: ابن الناظم فى شرحه ص ٣٥٩.
(٥) انظر: الكتاب ٣٧٦/١، ٣٧٧، ١١٦/٢ .

ولم يغفله"(١) .

وقال الأشمونى: "وعد هذا اللفظ مثل النافلة، أى الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب؛ فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه ، وهو من أجلهم، فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه ، فلعله إنما أراد أن التاء فيها مثلها فى (النافلة)، أى: تصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت العبد عامته، كما قال تعالى: ﴿ويعقوب نافلة﴾(٢).

هذا وقد ذكر الصبان ما يفيد أن الشارح– أى ابن الناظم– لم يفهم قول والده فى ذلك، ومن ثم قال: "قوله (مثل النافلة) حال من (فاعلة)، وقول الشارح: وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى، ولم يجعله زائدا، بل مثل الزائد؛ نظرا لكون البعض قد ذكره ، وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح؛ لأنه لم يجعله نافلة، بل مثلها"(٣).

❁❁❁

(١) انظر: التصريح ١٢٣/٢، ١٢٤ .
(٢) انظر: شرح الأشمونى ٧٦/٣ .
(٣) انظر: حاشية الصبان ٧٦/٣ .

المبحث الرابع عشر
عطف النسق
عطف الظاهر على الضمير المجرور

قال ابن مالك:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندى لازما إذ قدأتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

لا يشترط ابن مالك فى العطف على الضمير المجرور أن يعاد الجار، بل يجوز عنده العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر؛ وذلك لوروده فى النظم والنثر الصحيح.

والحق أن هذه المسألة محل خلاف بين النحاة(١):

فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: يرون لزوم إعادة حرف الجر مع المعطوف على الضمير المجرور، كقوله تعالى: ﴿فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها﴾(٢)، وقوله: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾(٣)، وقوله ﴿قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب﴾(٤)، وما ورد مخالفا لذلك حملوه على الشذوذ والضرورة وتأولوه.

قال سيبويه: "ولم يجز: مررت بك أنت وزيد؛ لأن الفعل يستغى بالفعل، والمضاف لا يستغى بالمضاف إليه؛ لأنه بمنزلة التنوين، وقد يجوز فى الشعر،

---

(١) ينظر هذا الخلاف فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٦٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشرح الكافية ١٢٤٦/٣، ١٢٤٧، ١٢٤٨، وشرح الرضى على الكافية ٦٦/٣ ، ٦٧ وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢ ، وشرح المكودى ص٢٠٧ والتصريح ١٥١/٢ ، ١٥٢ ، وشرح الألفية للسيوطى ص٤١٦، ٤١٧، وشرح الأشمونى ١١٤/٣ ، ١١٥.

(٢) فصلت الآية: ١١ .

(٣) المؤمنون الآية: ٢٢ .

(٤) الأنعام الآية : ٦٤ .

قال:

آبـــك أيـــه بـــى أو مصـــدر * مـن حمـر الجلـة جـأب حشـور(١)

وقال الآخر:

فـاليوم قربـت تهجونـا وتشـتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب(٢)

انتهى كلام سيبويه(٣).

ومذهب الكوفيين ويونس والأخفش من البصريين: يرون جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.

وقد اختار ابن مالك مذهبهم هذا لمجيئه فى النظم والنثر، قال فى الألفية:

ولـيس عنـدى لازمـا إذ قـدأتى * فـى الـنظم والنثـر الصـحيح مثبتـا

وقال فى شرح التسهيل: "وإعادته مختارة لا واجبة وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين"(٤).

---

(١) من الرجز وقائله مجهول، وهو من شواهد: الكتاب ٣٨٢/٢ وشرح التسهيل ٣٣٥٧ وشرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٢ والهمع ١٢٠/٢ – ١٣٩/٢. اللغة: آبك : ويلك ، يقال لمن تنفصه ولا يقبل ، ثم يقع فيما حذرته منه، أيه: أصله دعاء للإبل ، ويقال: أيهت بفلان تأييها إذا دعوته وناديته، كأنك قلت: يا أيها الرجل، والمصدر: الشديد الصدر، والجلة: العظماء، أو المسان من الآدميين والإبل والمفرد: جليل، والجأب: الغليظ، والحشور: المنتفخ الجنبين، شبه نفسه بالصلابة والشدة ، واستشهد به سيبويه على عطف (مصدر) على المضمر المجرور فى (بى) دون إعادة الجار، وهذا عنده من أقبح الضرورات .

(٢) من البسيط/ ولا يعرف قائله ، وهو فى : الكتاب ٣٨٢/٢ وابن يعيش ٧٨/٣ وشرح التسهيل ٣٧٦/٣ ، والهمع ١٢٠/١ ١٣٩/٢ والدرر ١٩٢/٢ وقربت : أخذت وشرعت ، والشاهد فيه قوله : (فما بك والأيام) وهو كسابقه.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

وذكر من الشواهد الكثير مما يقوى اختياره حيث قال: "وأجاز الفراء([1]) فى (ما) من قوله تعالى: ﴿ قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم﴾([2]) الرفع عطفا على (الله) ، والجر على (فيهن) وأجاز عطف (من لستم) على: ﴿لكم فيها معايش﴾([3]) اهـ.([4])

وقال: "ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿ وكفر به والمسجد الحرام﴾([5]) بجر (المسجد) بالعطف على الهاء، لا بالعطف على سبيل؛ لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأن المعطوف على جزء الصلة داخل فى الصلة، وتوفى هذا المحظور حمل أبا على الشلوبين([6]). على موافقة يونس والأخفش والكوفيين فى هذه المسألة"([7])

وقال: "ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: (نساءلون به والأرحام﴾([8])... ومثل ومثل هذه القراءة ما روى البخارى فى باب الإجارة إلى العصر من قوله □: "إنما مثلكم واليهود والنصارى"([9]) بالجر ، وقول بعض العرب: ما فيها غيره وفرسه"([10]) .

(١) معانى القرآن للفراء ٢٩٠/١ .
(٢) سورة النساء الآية: (٢٧).
(٣) سورة الحجر الآية: ٢٠ .
(٤) شرح التسهيل ٣٧٥/٣ .
(٥) سورة البقرة الآية:(٢١٧).
(٦) لم أعثر عليه فى كتابه (التوطئة).
(٧) شرح التسهيل ٣٧٦/٣ .
(٨) سورة النساء الآية ١ والقراءة فى البحر المحيط ١٥٧/٣ والكشاف ٢٤١/١، ومعجم القراءات القراءات ١٠٤/٢، وقرأبها أيضا: ابن عباس، والحسن، ومجاهد والأعمش وغيرهم.
(٩) صحيح البخارى١٤٦/١، وروايته: (مثل المسلمين واليهود والنصارى) ولا شاهد فيها.
(١٠) شرح التسهيل ٣٧٦/٣ ..

وقال: "ومن الشواهد الشعرية ما أنشد سيبويه من قول الشاعر:

فـاليوم قربـت تهجونـا وتشـتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب(١)

وأنشد أيضا:

آبـــك أيـــه بـــى أو مصـــدر * مـن حمـر الجلـة جـأب حشـور(٢)

وأنشد الفراء

تعلـق فـى مثـل السـوارى سـيوفنا * ومـا بينهـا والكعـب غـوط نفـانف(٣)

وغير ذلك من شواهد الشعر التى أوردها ابن مالك(٤).

وثمة مذهب ثالث ذكره المرادى فقال: "وفى المسألة مذهب ثالث: وهو أنه إذا أكد الضمير جاز، نحو: مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمى والزيادى.

قلت: وهو حاصل كلام الفراء(٥)، فإنه أجاز: مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد، قال: وكذا القول فى(أجمعين، وقضهم ، وقضيضهم) إذا خفضت"(٦).

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) من الطويل، قاله مسكين الدارمى: انظر: معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١ وابن يعيش ٧٩/٣ وشرح التسهيل٣٧٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١٢٥١/٣. والغوض: جمع الغوط وهو المطمئن من الأرض، نفانف: المفازة والهواء الشديد، واستشهد به على عطف(الكعب) على الضمير فى (بينها) من غير إعادة الجار.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٧٧/٣ ، ٣٧٨ . فقد أورد فى المسألة ثمانية أبيات.

(٥) انظر: معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ .

(٦) انظر: توضيح المقاصد ١٠٢٧/٢ .

هذا وقد رد ابن الناظم مذهب الكوفيين ومن تبعهم بأنه مخالف للقياس، وحمل ما ورد منه على الشذوذ ، فقال: "ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة: إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس، وما ورد منه فى السماع محمول على شذوذ إضمار الجار"([1]).

ثم ذكر أدلة عدم جوازه ، فقال: "والدليل على أن العطف المذكور لا يجوز فى القياس من وجهين:

أحدهما: أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له، وكونه على حرف واحد، فلا يجوز العطف عليه، كما لم يجز العطف على التنوين.

الثانى: أن الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشىء واحد، فإذا اجتمع على ضمير اتصالان أشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز، ووجب إما تكرير الجار ، وإما النصب بإضمار فعل"([2]).

وبعد عرض هذه المسألة أقول:

الذى أميل إليه وأرجحه هو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك وذلك للأدلة التالية:

(١) ما فيه من التوسع الذى بنيت عليه اللغة، فإنها بنيت على التوسع ولم تبن على التضييق.

(٢) كثرة ما استدلوا به من شواهد: قرآنية، ونبوية، وشعرية، ونثرية مروية عن العرب، فهل تحمل كل هذه الأبيات على الضرورة؟

وإذا حمل قول العرب النثرى على الشذوذ ، فعلام تحمل الآيات القرآنية

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص٣٨٨ .

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ص ٣٨٨ وما ذكره من أدلة إنما هى أدله البصريين . انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٦٣/٢ وما بعدها .

والحديث الشريف؟! .

(٣) أن البصريين ومن وافقهم لجأوا إلى تأويل معظم الشواهد التى وردت بالحذف والتقدير ، وهذا فيه من التكليف ما فيه([1]).

(٤) أن اختيار ابن مالك مذهب الكوفيين جاء فى غاية الاعتدال؛ إذ يقرر أن هذا الذى اختاره ليس بلازم، ولكنه جائز لثبوته، فقال: "وإعادته مختارة لا واجبة"([2]).

(٥) أن ابن مالك رد أدلة البصريين والتى أوردها ابن الناظم فى شرحه، وفندها: يقول ابن مالك-رحمه الله-: "وللموجبين إعادة الجار حجتان: إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

وفى الحجتين من الضعف مالا يخفى ؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما، قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأما الثانية: فيدل على ضعفها: أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا فى صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه، ولا: أى فتى

(١) انظر: الإنصاف المسألة رقم ٦٥ حـ٢/٤٦٣ وما بعدها إلى نهاية المسألة.
(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥ .

هيجاء أنت وجارها[1]، ولا: كل شاة وسخلتها بدرهم، ولا: الواهب المائة الهجان وعبدها[2]، وأمثال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع فى نحو: مررت بك وزيد ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا وجب الاعتراف بصحة الجواز "[3].

❁❁❁

(١) شطر بيت من الطويل ، وهو فى: الكتاب ١٨٧/٢ وشرح التسهيل ٣٧٦/٣ وليس له تتمة فى الكتابين ، وقال محقق الكتاب: لم أجده فى غير سيبويه ، والهيجاء: الحرب.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه: (عوذا تزجى بينها أطفالها) وقائله: الأعشى ، وهو فى ديوانه ص ٢٥، والكتاب ١٨٣/١ وشرح التسهيل ٣٧١/٣ ، ٣٧٦ وخزانة الأدب ١٨١/٢ والهجان: البيض الكرام، عوذ: جمع عائذ، وهى التى ولدت حديثا، وهو جمع غريب، تزجى: تسوق.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٥/٣ ، ٣٧٦ .

المبحث الخامس عشر
النداء
حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار إليه

قال ابن مالك:

وغيـــر منـــدوب ومضـــمر ومـــا * جـــا مســـتغاثا قـــد يعـــرى فاعلمـــا
وذاك فـى اسـم الجـنس والمشـار لـه قـل ومـن يمنعـه فانصـر عـاذ لـه

أى: يجوز حذف حرف النداء اكتفاء بتضمن المنادى معنى الخطاب إن لم يكن مندوبا، أو مضمرا، أو مستغاثا، أو اسم جنس، أو اسم إشارة؛ لأن الندبة تقتضى الإطالة ومد الصوت، فحذف حرف النداء فيها غير مناسب وهكذا الاستغاثة؛ فإن الباعث عليها هو: شدة الحاجة إلى الغوث والنصرة، فتقتضى مد الصوت ورفعه حرصا على الإبلاغ، وحرف النداء معين على ذلك.

وأما المضمر فلا يحذف منه حرف النداء؛ لأنه لو حذف فاتت الدلالة على النداء؛ لأن الدال عليه هو حرف النداء، وتضمن المنادى معنى الخطاب، فلو حذف الحرف من المنادى المضمر بقى الخطاب، وهو فيه غير صالح للدلالة على إرادة النداء؛ لأن دلالته على الخطاب وضعية لا تفارقه بحال(١).

وأما حذفه مع اسم الجنس والمشار له فمعل خلاف بين النحاة(٢):

فالكوفيون يجيزون حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة قياسا

(١) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٤٠١ ، ٤٠٢ .
(٢) ينظر هذا الخلاف فى : شرح ابن يعيش ١٦/٢ وتوضيح المقاصد ١٠٥٤/٢ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ والتصريح ١٦٥/١ وشرح الأشمونى ١٣٦/٣ .

مطردا، محتجين بقوله تعالى: (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)([1])، أى: يا هؤلاء، بتقدير حرف النداء مع اسم الإشارة.

وبقول الشاعر:

إذا هملت عينى لها قال صاحبى * بمثلك هذا لوعة وغرام([2])

فاسم الإشارة (هذا) منادى محذوف الأداة ، أى: يا هذا .

وقول الآخر :

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر * رأس شيبا إلى الصبا من سبيل([3])

فاسم الإشارة (ذا) منادى محذوف الأداة ، أى: يا ذا .

ومن شواهد حذفه مع اسم الجنس عندهم قوله : (اشتدى أزمة تنفرجى)([4])، وقوله حكاية عن نبى الله موسى- عليه السلام- حين انزلق الحجر بثوبه

(١) سورة البقرة الآية: ٨٥ .

(٢) من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهو فى ديوانه ص٦٣ براوية (فتنة) بدل (لوعة)، والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٣٨٦/٣ وتوضيح المقاصد ١٠٥٥/٢ وأوضح المسالك ١٠/٤ والمغنى ٦٤١/٢ والتصريح ١٦٥/٢ . والهمع ١٧٤/١. اللغة: هملت عينى: سال دمعها، واللوعة: حرقة القلب من ألم الحب والهوى، غرام: ولوع وشدة رغبة، واستشهد به على حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، والتقدير يا هذا، وهو قياس مطرد عند الكوفيين.

(٣) من الخفيف، وقائله مجهول، وهو فى: شرح التسهيل ٣٨٣/٣ وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٣ وشرح الأشمونى ١٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٣٢٤/١ . ارعواء: انكفافا، أى: ارعوا ارعواء، أى: كف وانزجر.

(٤) الحديث فى الجامع الصغير ص ٢٨ – مطبعة الألبانى .

حين وضعه عليه ليغتسل: (ثوبى حجر، ثوبى حجر)([1])، أراد: يا أزمة، ويا حجر، فحذف حرف النداء مع اسم الجنس فيهما، وهو (أزمة) فى الأول، و(حجر) فى الثانى.

ومن شواهدهم– أيضا– قول العرب فى المثل: (أطرق كرا)([2])، أى: يا كرا.

وقولهم فى مثل آخر: (أصبح ليل)([3])، أى: يا ليل.

وقولهم فى مثل ثالث: (افتد مخنوق)([4])، أى: يا مخنون.

فحذف حرف النداء فى هذه الأمثال مع اسم الجنس، كما هو موضح فيها.

وأما البصريون فيمنعون حذف حرف النداء مع اسمى الجنس والإشارة، واحتجوا بأن حرف النداء فى اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ألا يحذف ، كما لا تحذف الأداة، واسم الإشارة فى معنى اسم الجنس فجرى مجراه([5]).

يقول المرادى: "مذهب البصريين أن حذف حرف النداء منه لا يجوز إلا

(١) الحديث فى صحيح البخارى ٧٨/١ وصحيح مسلم ٦٤٣/٨ .

(٢) ينظر المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ٤٤٥/١ تح/ نعم حسن زرزور، والدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة ١٥٥/١ وجمهرة الأمثال للعسكرى ١١/١ ، ١٩٤ دار الجيل– بيروت، و(كرا) مرخم كروان، وهو طائر صغير يرتفع، وهذا جزء من مثل، وهو بتمامه: (أطرق كرا إن النعام فى القرى) يضرب لكل من تكبر ، وقد تواضع من هو أشرف منه، أى: انزل واخفض رأسك للصيد ياكروان، فقد صيد ما هو أعظم منك وهو النعام .

(٣) ينظر: مجمع الأمثال ٤١٦/١ والدرة الفاخرة ٢٧٨/١ وجمهرة الأمثال ٤/٢ ، يضرب لمن يظهر الكراهة للشىء .

(٤) ينظر: مجمع الأمثال ٢٤/٢ والمستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى ٢٦٥/١ – بيروت، يضرب لكل مضطرب وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله.

(٥) انظر: التصريح ١٦٥/٢ وابن الناظم ٤٠٣ .

شذوذ أو ضرورة"([1]).

ويقول الأشمونى: " ومذهب البصريين المنع فيهما، وحملوا ما ورد على شذوذ أو ضرورة"([2]).

وأما ابن مالك فقد أيد مذهب الكوفيين فى مصنفاته ، فقال فى الألفية:

..... * ومن يمنعه فانصر عاذله

وفى شرح التسهيل صرح بجوازه مع قلته، فقال: "ولا يجوز حذف جرف النداء إذا كان المنادى (الله)، أو ضميرا، أو مستغاثا، أو متعجبا منه، أو مندوبا ، نحو يا الله، ويا إياك، ويا لزيد، ويا للماء، ويازيداه، فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف، إلا أن جوازه يقل مع اسم الإشارة ، واسم الجنس المبنى للنداء ...."([3]).

ثم ذكر بعد قوله هذا العديد من شواهد الحذف من الشعر فضلا عن البيتين المتقدمين، وذكر الحديثين السابقين، وقال بعدهما: " ... وكلامه أفصح كلام"([4]) يقصد النبى فى حديثيه.

وقال فى شرح الكافية الشافية بعد أن عرض مذهب الكوفيين وأدلتهم: "وقولهم فى هذا صحيح"([5]).

وأما ابن الناظم فقد تابع مذهب البصريين، وأيده، وعرض باختيار والده

(١) توضيح المقاصد ١٠٥٤/٢ . .
(٢) شرح الأشمونى ١٣٦/٣ .
(٣) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ وانظر : شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٢/ ٨٣٩ .
(٤) ينظر: المراجع السابقة.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ .

مذهب الكوفيين فى الألفية ، فقال: "وأما اسم الجنس واسم الإشارة فلا يحذف منهما حرف النداء إلا فيما ندر .... وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد، والبصريون يقصرونه على السماع، وقول الشيخ:

..... * ومن يمنعه فانصر عاذله

يوهم اختيار مذهب الكوفيين"(١).

والذى أختاره وأرجحه هو ما اختاره ابن مالك وصححه ، وذلك للأدلة التالية:

أولا: كثرة ما استدلوا به من: قرآن ، وحديث ، وشعر، وأمثال.

ثانيا: ظهور التكلف والتعنت فى مذهب البصريين؛ إذ حملوا كل ما ورد من أشعار على الضرورة، وما ورد من أمثال على الشذوذ، فهل يعقل أن تحمل كل هذه الشواهد من شعر أو نثر على الضرورة والشذوذ؟! وإذا سلمنا بذلك، فعلام تحمل الآية والحديثان؟!.

ثالثا: ممن أنصفوا الكوفيين وأيدوهم المرادى والأشمونى فى شرحيهما على الألفية: يقول المرادى: "والإنصاف القياس على اسم الجنس ؛ لكثرته نظما ونثرا، وقصر اسم الإشارة على السماع؛ وإذ لم يرد، إلا فى الشعر"(٢).

ويقول الأشمونى: "والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرته نظما ونثرا،

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .
(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٠٥٦/٢ .

وقصر اسم الإشارة على السماع؛ إذ لم يرد إلى فى الشعر"([1]).

وقول المرادى الأشمونى بقصر اسم الإشارة على السماع؛ لأنه لم يرد إلا فى الشعر مردود بالآية الكريمة المتقدمة ، وهى قوله تعالى: ﴿ ثم أنت هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾([2]) أى: يا هؤلاء. والله أعلم .

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الأشمونى ١٣٧/٣ والملاحظ : أن كلام الأشمونى هو بنصه عند المرادى من غير زيادة ولا نقصان.

(٢) سورة البقرة الآية: ٨٥ .

المبحث السادس عشر

التحذير والإغراء

جواز رفع المكرر فى التحذير والإغراء

قال ابن مالك:

وكمحـــذر بـــلا إيـــا اجعـــلا * مغـرى بـه فـى كـل مـا قـد فصـلا

أى: أن الإغراء كالتحذير(١)، تنصبه بالفعل الواجب إضماره فى العطف، والتكرار، وتنصبه بالفعل الجائز إظهاره فى الإفراد.

فمثال الإضمار الواجب فى العطف فى التحذير : الكذب والخيانة، أى: احذرهما. ومثاله فى الإغراء: الصدق والأمانة، أى: الزمهما.

ومثال التكرار فى التحذير: الأسد الأسد ، أى: احذره.

ومثاله فى الإغراء: اخاك أخاك، أى: الزمه .

ومثال جواز الإضمار فى الإفراد قولك فى التحذير : السيف، أى: احذر السيف، وفى الإغراء : الصدق ، أى: الزم الصدق.

هذا وقد استدرك ابن الناظم على والده أنه لم يتعرض لذكر أن المكرر قد يرفع فى هذا الباب، وقد أورد بعض الشواهد التى تدل على جواز ذلك .

يقول ابن الناظم: وإن لم يكن هو قد تعرض لذكره أن المكرر قد يرفع فى التحذير والإغراء.

(١) الإغراء: هو أمر المخاطب بلزوم أمر يحمده ، والتحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه .

قال الفراء([1]) فى قوله تعالى: ﴿ناقة الله وسقياها﴾([2]): نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار (هذه ناقة الله) لجاز؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، وأنشد:

إن قومـا مـنهم عميـر وأشـبا * هـ عميـــر ومـــنهم الســـفاح
لجـــد يـــرون باللقـــاء إذا قـــا * ل أخـو النجـدة السـلاح السـلاح([3])

فرفع ، وفيه معنى الأمر بأخذ السلاح"([4]).

وإذا كان ابن مالك قد أهمل الإشارة إلى جواز رفع المكرر فى الألفية ، إلا أنه قد ذكره وصرح به فى غيرها، ومن ثم يقول: "وقد يجاء باسم المحذر منه والمغرى به مع التكرار مرفوعا ..."([5]) وذكر قول الفراء فى المسألة، والبيتين أوردهما ابنه فى شرحه.

(١) انظر: معانى القرآن للفراء ٢٦٨/٣.
(٢) سورة الشمس الآية ١٣ .
(٣) من الخفيف ، قاله مسكين الدارمى وهو فى ديوانه ص٢٩ والكتاب ٢٥٦/١ الخصائص ٤٨٠/٢ والإنصاف ٤٦٥/٢ وابن الناظم ص ٤٣ والتصريح ١٩٥/٢ والهمع ١٧٠/١ ، ١٢٥/٢ والشاهد فيه قوله: (السلام السلاح) حيث رفع الاسم المغرى به على إضمار خبر، أى: السلاح مطلوب ، وفيه معنى الأمر بأخذه.
(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٣٤ .
(٥) شرح الكافية الشافية ١٣٨٠/٣ .

المبحث السابع عشر

إعراب الفعل

توجيه الجزم فى قوله تعالى

﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾(١).

قال ابن مالك:

بـــلا ولام طالبـــا ضـــع جزمـــا * فـــى الفعـــل هكـــذا بلـــم ولمـــا

اختلف النحويون فى عامل الجزم فى الفعل المضارع (يقيموا) فى الآية المذكورة على ستة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه: يريان أن الجزم بنفس الطلب (قل) لما تضمنه من معنى (إن) الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك(٢).

المذهب الثانى: مذهب الجمهور: أن الجزم بشرط مقدر بعد الطلب، والتقدير قل لهم إن تقل لهم يقيموا(٣).

المذهب الثالث: مذهب الكسائى: أن الجزم بلام الأمر مقدرة، واشترط لذلك تقدم (قل). وجعل منه الآية المذكورة، والتقدير: ليقيموا(٤).

ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية الشافية، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر

(١) سورة إبراهيم الآية: ٣١ .
(٢) انظر: الكتاب ٩٧/٣ ، ٩٨ ، ٩٩ .
(٣) انظر: مغنى اللبيب ٢٢٦/١ .
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣ شرح التسهيل ٦٠/٤ والمغنى ٢٢٥/١ .

قليلا بعد القول الخبرى([1])- أى لم يشترط فيه أن يكون طلبا- وجعل منه قول الشاعر:

قلـــت لبـــواب لديـــه دارهـــا * تـــأذن فـــإنى حمؤهـــا وجارهـــا([2])

أى: لتأذن ، فحذف اللام، وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة؛ لتمكنه من أن يقول: إيذن([3]) .

المذهب الرابع: مذهب الكوفيين: أن لام الطلب تحذف حذفا مستمرا فى نحو: قم واقعد، وأن الأصل: لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة([4]).

المذهب الخامس: مذهب المبرد: أن الجزم فى جواب أمر مقدر، والتقدير: قل لهم: أقيموا، يقيموا، فهو مجزوم فى جواب (أقيموا) مقدر، لا فى جواب (قل)([5]).

المذهب السادس: مذهب السيرافى والفارسى: أنه مجزوم بالطلب (قل)؛ لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـ (ضربا) فى قولك: ضربا زيدا، لنيابته عن (اضرب) لا لتضمنه معناه([6]).

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣ .

(٢) من الرجز ، قاله منظور بن مرثد الأسدى، وهو فى: شرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣ وشرح التسهيل ٥٩/٤ والمغنى ٢٢٥/١ وشرح أبيات المغنى ٣٤٠/٤ .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٥ .

(٤) انظر: الإنصاف مسألة رقم (٧٢) وشرح التسهيل ٦٢/٤ والمغنى ٢٢٧/١ .

(٥) انظر: المقتضب ١٣٠/٢ .

(٦) انظر: المغنى ٢٢٦/١ .

آراء النحاة فى ميزان النقد:

أما مذهب الجمهور القائل بالجزم بشرط مقدر، فقد رجحه ابن هشام على مذهب سيبويه؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضا إن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع، أو غير كثير(١).

كما رجحه على مذهب السيرافى؛ لأن نائب الشىء يؤدى معناه ، والطلب لا يؤدى معنى الشرط(٢).

موقف ابن مالك من رأى الجمهور، وموقف ابنه منه:

أبطل ابن مالك كون الجزم فى الآية بشرط مقدر؛ لأن تقدير الشرط هنا يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع(٣).

فالجزم على الوجه الذى رده ابن مالك يقتضى أن يكون تقدير الكلام: إن تقل لهم ذلك يقيموا الصلاة(٤).

وأما ابن الناظم فقد رد كلام والده وفنده فى شرحه فقال: "فأما نحو قوله تعالى: ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾، فالجزم فيه بجواب الأمر، لا باللام المقدرة، والمعنى: قل لعبادى أقيموا الصلاة يقيموا.

فإن قيل: حمله على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك.

---

(١) انظر: المرجع السابق .
(٢) انظر : المرجع السابق .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٦٠/٤ .
(٤) انظر: المغنى ٢٢٦/١ هامش رقم (١) للمحقق .

فجوابه من وجهين: أحدهما لا نسلم أن الحمل على ذلك يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة؛ لأن الفعل مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير : قل لعبادى يقيموا الصلاة يقمها أكثرهم ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتصل الضمير تقديرا موافقا لغرض الشارع، وهو انقياد الجمهور.

الثانى: سلمنا أن الحمل على ذلك يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة ، لكن لا نسلم أن الواقع بخلاف ذلك؛ لجواز أن يكون المراد بالعباد المقول لهم كل من أظهر الإيمان، ودخل فى زمرة أهله، بل خلص المؤمنين ونجباؤهم، وأولئك لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة أصلا"(١).

وأما مذهب المبرد القائل بالجزم فى جواب أمر مقدر فهو مردود بما يأتى:

أولا: أن الجواب لابد أن يخالف المجاب، إما فى الفعل والفاعل، نحو: ائتنى أكرمك، وإما فى الفعل فقط، نحو: أسلم تدخل الجنة ، وإما فى الفاعل نحو: قم أقم .

ولا يجوز أن يتوافقا فيهما.

ثانيا: أن الأمر المقدر للمواجهة– أى للخطاب– و(يقيموا) للغيبة(٢).

فالأمر المقدر هو (أقيموا) ، وهو للمواجهة كما هو ظاهر، والجواب المذكور وهو (يقيموا) وهو للغيبة، ولا يصلح أن يكون جوابا لذلك المقدر؛ إذ لو أريد جوابه لقيل: تقيموا؛ إذ لا تجاب المواجهة بالغيبة والفاعل واحد(٣).

(١) انظر: شرح ابن الناظم ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ .
(٢) انظر: مغنى اللبيب ٢٢٧/١ .
(٣) انظر: المغنى ٢٢٧/١ حاشية رقم (١) للمحقق .

وأما مذهب الكوفيين القائل بالجزم بحذف لام الأمر حذفا مستمرا فى نحو: قم واقعد، فقد اختاره ابن هشام، فقال بعد عرض مذهبهم : "وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى، حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى، ولم يدل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصودة"([1]). وعندى أن مذهب الكوفيين هذا، ومذهب الكسائى القائل بالجزم بلام مقدرة بشرط تقدم (قل)– ووافقه ابن مالك– ضعيفان؛ لما فيهما من تكلف وتعسف بتقدير اللام وبقاء عملها، وزيادة تكلف بحذف تاء المضارعة مع اللام.

ويبقى مذهب واحد، وهو مذهب الخليل وسيبويه القائل بالجزم بنفس الطلب،(قل)؛ لما تضمنه من معنى الشرط .

وهو الذى أميل إليه وأرجحه وتطمئن إليه النفس؛ لبعده عن التكلف والحذف، وهو اختيار ابن الناظم.

ووجه التضمين فى مذهب سيبويه: أن الطلب إما أن يكون مقصودا لذاته كفم واقعد، أو مقصودا لغيره، وذلك بأن رتب عليه شىء، نحو: قم أكرمك، فالقيام مطلوب لترتب الإكرام عليه، وذلك الترتب هو التعليق، وهو مدلول (إن) الشرطية، فصح كون الفعل متضمنا للتعليق، أى: من حيث إنه مقصود لغيره؛ لترتب الغير عليه، فالمقصود من الأمر فى الآية الكريمة إنما هو إقامة الصلاة، لتوقف إقامتها على ذلك الأمر، فصار (قل) متضمنا للتوقف الذى هو التعليق([2])، اهـ. والله أعلم .

(١) انظر: المغنى ٢٢٧/١ .
(٢) انظر: حاشية الدسوقى ٢٣٧/١ .

تنبيـــه

نسب كل من المرادى والأشمونى إلى ابن الناظم أنه أنكر على والده مجيء(ما ومهما) ظرفى زمان، ورد ما استدل به والده على ذلك من أبيات، وحملهما على المصدرية فى تلك الأبيات.

قال المرادى فى حديثه عن مهما: "وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفا، ذكر ذلك فى التسهيل(١) وفى الكافية، وقال فى شرحها(٢): إن جميع النحويين يجعلون (ما ومهما) مثل(من) فى لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا، منها قول حاتم(٣):

وإنـك مهمـا تعـط بطنـك سـؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا(٤)

وقال ابنه بدر الدين: لا أرى فى هذه الأبيات حجة؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر"(٥).

وذكر مثله الأشمونى بنصه غير أنه زاد عليه بعض الأبيات التى استدل بها ابن مالك مع البيت المذكور(٦).

وفى الهمع للسيوطى ذكر نفس الخبر، ولكن أورده مجهولا، فقال بعد عرض

(١) انظر: التسهيل ص ٢٣٦ . وشرحه ٦٦/٤ – ٦٩

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية. ١٦٢٥/٣– ١٦٢٧ .

(٣) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائى، أبو عدى، يضرب المثل بجوده، شعره كثير، ضاع معظمه، توفى سنة ٤٦ قبل الهجرة. انظر: الأعلام ١٥١/٢.

(٤) البيت من بحر الطويل وهو فى ديوان حاتم ص١٠٠ والجنى الدانى ص ٦١٠ والمغنى ٣٣١/١ والهمع ٥٧/٢ والأشمونى ١٢/٤ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٠/٥ .

(٥) انظر: الجنى الدانى ص ٦٠٩– ٦١٠ .

(٦) انظر: شرح الأشمونى ١٢/٤

كلام ابن مالك وأدلته: "ورد بجواز كونها للمصدر، أى: إعطاء كثيرا، أو قليلا"([1]).

وبالرجوع إلى شرح "ابن الناظم على الألفية لم أجده قال بهذا الأمر، ولا ذكره، ولا أشار إليه، ولا ذكر شيئا من تلك الأبيات التى أنشدوها.

وبعد بحث وجدت أن الذى رد كلام ابن مالك، وأنكر عليه هذا الرأى، بل شدد النكير عليه إنما هو ابن هشام فى المغنى، حيث قال فى ذكر معانى (مهما): الثانى: "الزمان والشرط، فتكون ظرفا لفعل الشرط، ذكره ابن مالك ، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم: وإنك مهما تعط بطنك سؤله .....

وأبياتا أخر، ولا دليل فى ذلك لجواز كونها للمصدر، أى: إعطاء كثيرا أو قليلا، وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزمخشرى([2]) الإنكار على قال بها، فقال: هذه الكلمة فى عداد الكلمات التى يحرفها من لايد له فى علم العربية، فيضعها فى غير موضعها، ويظنها بمعنى (متى)، ويقول: (مهما جئتنى أعطيتك)، وهذه من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب فيفسر الآية فيلحد فى آيات الله ، انتهى"([3]).

وقال فى حديثه عن (ما) الشرطية، وإثبات ابن مالك أنها تكون ظرفية زمانية واستدلاله بقول الشاعر:

(١) انظر: الهمع ٢/٥٧ – ٥٨ .

(٢) انظر الكشاف ٢/١٩١ شرحه وضبطه وراجعه: يوسف الحمادى.

(٣) انظر: المغنى ١/٣٣١، ٣٣٢ – أراد ابن هشام بهذا الكلام أن ينكر على ابن مالك شيئين الأول: ادعاؤه أن النحويين أهملوا هذا المعنى من معانى مهما، فذكر أن غير ابن مالك سبقه إلى ذكر هذه المقالة. والثانى: أن هذا المعنى الذى ادعاه غير صحيح ، وإنما يقوله من لايد له فى العربية. انظر هامش المغنى ١/٣٣١ .

فماتــك يــا ابــن عبــد الله فينــا فــلا ظلمــا نخــاف ولا افتقــار(١)

قال: "استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع ؛ لاحتماله للمصدر، أى: المفعول المطلق، فالمعنى: أى كون تكون فينا طويلا أو قصيرا"(٢).

(١) قائله الفرزدق، هو فى ديوانه ٢٣٢/١ ، والمغنى ٣٠٣/١ وشرح أبياته للبغدادى ٢٣٧/٥ .
(٢) انظر: المغنى ٣٠٣/١ .

المبحث الثامن عشر
مجىء (لو) للشرط فى المستقبل

قال ابن مالك:

لـو حـرف شـرط فـى مضـى ويقـل * إيلاؤهـــا مســـتقبلا لكـــن قبـــل

أى: أن (لـو) تسـتعمل شـرطا فـى الماضـى غالبـا، وقـد تكـون شـرطا فـى المستقبل لورود السماع به فوجب قبوله مع قلته.

وإليـه ذهـب الفـراء([1])، وابـن يعـيش([2])، وابـن عصـفور([3])، وابـن هشـام([4])، والأشمونى([5])، وغيرهم.

وخالف فى ذلك ابن الناظم فقال: "وعندى أن (لو) لا تكون لغير الشرط فى الماضى، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم﴾([6])، وقول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥٦ .
(٢) انظر: المرجع السابق ١٥٦/٨ .
(٣) انظر: الشرح الكبير ٤٤١/٢ .
(٤) انظر: مغنى اللبيب ٢٦١/١، ٢٦٢ .
(٥) انظر: شرح الأشمونى ٣٨/٤ .
(٦) سورة النساء الآية: ٩ .

ولـو أن ليلـى الأخليلـة سـلمت * علـى ودونـى جنـدل وصـفائح
لسـلمت تسـليم البشاشـة أوزقـا إليها صدى من جانب القبر صائح(١)

لا حجة فيه؛ لصحة حمله على المضى(٢).

وإليه ذهب ابن الشجرى(٣)، وابن الحاج(٤).

وما ذهب إليه ابن الناظم له وجاهته إذ يمكن تأويل ما أورده وحمله على المضى، ففى الآية الكريمة يمكن أن يقال: لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم ، لكنهم لم يعلموا ذلك(٥).

وفى البيتين : نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون، ثم قال البيتين،

(١) البيت من الطويل، قاله توبة بن الحمير، وهو من شواهد: ابن الناظم ص٥٠٥ والجنى الدانى ص٢٨٦ وتوضيح المقاصد ١٢٩٨/٣ والمغنى ٢٦١/١ والهمع ٦٤/٢ والأشمونى ٣٨/٤ والدرر ١٩٧/٢ .

اللغة الجندل: الحجارة، الصفائح: الحجارة العراض التى تكون على القبور، زقا: صاح، والصدى: الصوت المتردد الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال والكهوف وغيرها.

واستشهد به على وقوع لو للتعليق فى المستقبل إلا أنها لا تجزم ، واحتجت به جماعة على ذلك، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضى.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ص ٥٠٥ .

(٣) انظر: أمالى ابن الشجرى.

(٤) انظر: الجنى الدانى ص ٢٨٥ وشرح الأشمونى ٣٨/٤ وابن الحاج وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى الإشبيلى الأندلسى، كان عالما بالعربية، له مصنفات كثيرة منها: أمالى على كتاب سيبويه، ونقد على المقرب، توفى سنة ٦٤٧هـ. انظر: بغية الوعاة ٣٥٩/١ ومعجم المؤلفين ٦٤/٢ .

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣٨/٤.

فتكون فيهما للتعليق فى المضى على هذا فتأمله([1]).

هذا، وقد تعقب ابن هشام والأشمونى ابن الناظم فيما ذهب إليه، وذكرا أن ما قال به من التأويل ممكن فى بعض المواضع دون بعض([2]).

فمن الشواهد التى ذكراها، ولا يمكن حمل (لو)، فيها على المضى، وصرح كثير من النحويين بأن لو فيها بمعنى (إن) قوله تعالى: ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولوكنا صادقين﴾([3]) ، وإنما لم يمكن فيه ذلك، لا ستحالة أن يراد: (لو كنا صادقين)، فيما مضى، فهم لم يكونوا فيما مضى صادقين([4]).

وقوله تعالى: ﴿ ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾([5])، أى: لو يكره، بدليل قوله قبله: (ليظهره) فالإظهار مستقبل، فكذا الكراهة؛ لأنها توجد عنده([6]).

وقوله تعالى: ﴿ قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث﴾([7])، أى: ولو يعجبك ، بدليل ربطه بالمستقبل، أعنى: لا يستوى([8])، وكذا وكذا يقال فى قوله تعالى: ﴿ ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم﴾([9])،

(١) انظر: المرجع السابق .
(٢) انظر: المغنى ٢٦٤/١ وشرح الأشمونى ٣٨/٤ ، ٣٩ .
(٣) سورة يوسف ، الآية ١٧ .
(٤) حاشية الصبان ٣٩/٤ .
(٥) سورة التوبة الآية (٣٣) وسورة الصف الآية: (٩).
(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٩/٤ .
(٧) سورة المائدة الآية: (١٠٠) .
(٨) انظر: حاشية الصبان ٣٩/٤ .
(٩) سورة البقرة الآية، ٢٢١ .

وقوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم﴾(١)، وقوله: ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن﴾(٢)، وقوله : (أعطوا السائل ولو جاء على فرس)(٣)، أى: ولو يجىء؛ لأنه أمر بالإعطاء فى المستقبل، والمجىء كذلك(٤)، ومنه قول الشاعر:

قــوم إذا حــاربوا شــدوا مــآزرهم * دون النســاء ولــو باتــت باطهــار(٥)

فقولـه: (ولـو باتـت بأطهـار): أى: ولـو تبيـت؛ لأنـه فـى حيـز (إذا) التـى للاستقبال(٦).

تعقيب:

ذكر ابن هشام فى المغنى والسيوطى فى الهمع أن ما قاله ابن الناظم فى هذه المسألة نقله عن أكثر المحققين.

قال ابن هشام: "وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، وقال: وغاية ما فى أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطا لـ (لو)

(١) سورة البقرة ، الآية: ٢٢١ .
(٢) سورة الأحزاب الآية: ٥٢ .
(٣) أخرجه أبو داود فى سننه ٥٢٢/١ كتاب الزكاة باب حق السائل.
(٤) انظر: حاشية الدسوقى ٢٧٢/١ .
(٥) من البسيط ، قاله الأخطل، وهو فى ديوانه ص ٨٤ والمقرب ٩٠/١ والشرح الكبير ٤٤١/٢ ٤٤١/٢ والجنى الدانى ص ٢٨٥ والمغنى ٢٦٤/١ والأشمونى ٣٩/٤ وشرح أبيات المغنى ٤٥/٥ ، واستشهد به على أن باتت متعين فيه معنى الاستقبال، ولو فيه بمعنى إن للشرط فى المستقبل.
(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٩/٤ .

مستقبل فى نفسه، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى؛ لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج (لو) عما عهد فيها من المضى، اهـ"(١).

وقال السيوطى: "قال بدر الدين بن مالك: وعليه أكثر المحققين، قال: وورود شرطها فى الآية والبيت مستقبلا فى نفسه أو بقيد، فلا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غير، ولا يحوج إلى إخراج (لو) عما عهد فيها من معناها إلى غيره"(٢).

وبالرجوع إلى شرح ابن الناظم على الألفية وجدته لم يقل هذا الكلام الذى نسب إليه ، وإنما الذى قاله: "وذهب بعض النحويين إلى أن (لو) كما تكون للشرط فى الماضى، كذا تكون للشرط فى المستقبل ... وعندى أن (لو) لا تكون لغير الشرط فى الماضى، وما تمسكوا به.... لا حجة فيه، لصحة حمله على المضى"(٣).

وبعد بحث وجدت أن الذى قال ذلك إنما هو ابن مالك نفسه فى شرح التسهيل، حيث قال: "وعند أكثر المحققين أن (لو) لا تستعمل فى غير الماضى غالبا، وليس بلازم؛ لأنها قد تأتى للشرط فى المستقبل بمنزلة (إن)، واحتجوا بقول الشاعر:

(١) انظر: مغنى اللبيب ٢٦٤/١ .
(٢) انظر الهمع ٦٤/٢ .
(٣) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٥٠٥.

ولـو تلقـى أصـداؤنا بعـد موتنـا * ومن دون رمسينا من الأرض سبسسب
لظل صدى صوتى ولو كنت رمة لصـوت صـدى ليلـى يهـش ويطـرب(١)

وقول الآخر:

ولــو أن ليلــى الأخيليــة ســلمت * علــى ودونــى جنــدل وصــفائح(٢)

..... وقوله تعالى: ﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم﴾ وليس بحجة؛ لأن غاية ما فيه أن ما جعل شرطا لـ (لو) مستقبل فى نفسه، أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يجوح إلى إخراج (لو) عما عهد من معناها إلى غيره"(٣).

وهو كما ترى مخالف لمذهبه فى الألفية.

(١) البيتان من الطويل، نسبا لأبى صخر الهذلى، وقيل: القيس بن الملوح، وهما فى شرح التسهيل ٩٦/٤ والمغنى ٢٦١/١ وشرح أبيات المغنى ٣٨/٥ . الرمس: القبر، أو ترابه، سبسب: مفازة.

(٢) سبق تخريجه .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٩٦/٤ .

المبحث التاسع عشر

الإبدال

وجوب إبدال أولى الواوين المصدرتين همزة

قال ابن مالك:

.... وهمـــزا أول الـــواوين رد * فـى بـدء غيـر شـبه ووفـى الأشـد

أى: أنه يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل، نحو: أواصل فى جمع واصلة، والأصل: وواصل بواوين، الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعلة، فإن كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الإبدال ، نحو: ووفى، و: ووارى أصله: وافى، و: وارى، فلما بنى للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واوا.

واستدرك ابن الناظم على بيت الألفية أن فيه نقصا، فقال بعد ذكره وبيان معناه: "وأتم من هذه العبارة أن يقال: يجب إبدال أول الواوين المصدرتين همزة إذا كانت الثانية: إما غير مدة، كـ (واصلة وأواصل) ، أصله : وواصل، بواوين، الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف (واصلة)، فاستثقل اجتماعهما فخففت بالإبدال، وإما مدة غير مزيدة ولا مبدلة، كـ (الأولى) أصله: (الوولى)؛ لأنه مؤنث (الأول)، وهو (أفعل) جار مجرى أفضل منك ؛ ولذلك صحبته (من) نحو: أول من أمس، وجمع مؤنثه على (أول) ، كـ (كبرى وكبر)، فـ (أولى) فعلى مما فاؤه وعينه من بنات الواو، ولكنه استثقل لزوم واوين فى أوله، فأبدلت أولاهما همزة، فإن كانت الثانية مدة مزيدة أو مبدلة لم يجب الإبدال.

مثال الأول: (ووفى، و: ووارى)، ومثال الثانى: (الوولى) مخفف (الوء لى)

أنثى (الأوءل) أفعل تفضيل من (وأل) إذا لجأ.[1]

وأيده الأشمونى فى هذا الاستدراك حيث قال: "ظهر أن فى كلام المصنف أمورا: **أحدها**: أنه يوهم قصر المستثنى على نحو: ووفى ، مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال، وليس كذلك كما عرفت .

ثانيها: أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنع الإبدال، وليس كذلك؛ لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال.

ثالثها: أن كلامه ليس صريحا فى وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق، فلو قال:

واوا وهمزا بدء واوى مبدا * حتما سوى ما الثان طار مدا

لخلص من ذلك كله؛ لما عرفت"[2].

ولكن الصبان قد انبرى للرد على ما استدركاه وفنده:

أما الاستدراك الأول: فقد أجابه بأن المراد بالمستثنى: الاستثناء، أو (أل) فى المستثنى للجنس، فالمعنى: المستثنى فى كلام النحاة، لا فى خصوص المتن، وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد بشبه ووفى الأشد: ما مدته عارضة أو زائدة، إنما يصحح عبارة المصنف، لا يدفع إيهامها[3].

وأما الثانى: فقد أجابه بأن (رد) فى كلام ابن مالك فعل أمر، وليس ماضيا

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٥٩٨ .
(٢) شرح الأشمونى ٤/٢٩٥ .
(٣) انظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٩٥ .

مجهولا، والأصل فى الأمر الوجوب ، فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج، لا أنه لا يجوز.

قال شيخنا وتبعه البعض: ومنه يعلم جواب الأمر الثالث، وفيه نظر؛ إذ الصريح ما يحتمل غير المراد، و(رد) على تسليم أنه فعل أمر ظاهر الوجوب لا صريح فيه- كما لا يخفى على من له مسكة[1].

(١) انظر: نفس المرجع.

(من مواضع قلب الواو ياء)

(إذا وقعت عين جمع وكانت فى مفرده معلة أو شبيهة بالمعلة)

قال ابن مالك:

وجمع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بذا الإعلال فيه حين عن

أى: متى وقعت الواو عين جمع، أعلت فى مفرده أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط أن يكسر ما قبلها، وأن يقع بعدها ألف، نحو: ديار وثياب، أصلهما: دوار وثواب، قلبت الواو ياء فى الجمع ؛ لانكسار ما قبلها، ومجىء الألف بعدها مع كونها فى المفرد إما معلة كـ (دار)، أو شبيهة بالمعلّة فى كونها حرف لين ساكنا كثوب.

واستدرك ابن الناظم بأن ذلك ليس على إطلاقه ، فقال: "وليس ذلك على إطلاقه، بل وجوب القلب فيه مشروط بوقوع الألف بعد الواو ، وذلك نحو: ديار وثياب، أصلهما: دوار وثواب، ولكن قلبت الواو فى الجمع لانكسار ما قبلها، ومجىء الألف بعدها مع كونها فى الواحد إما معلّة كدار، أو شبيهة بالمعلّ فى كونها حرف لين ساكنا ميتا، كثوب.

وهذا الشرط المذكور فى وجوب القلب يدل عليه مساق قوله:

وصححوا فعلة وفى فعل * وجهان والإعلال أولى كالحيل

لأنه تضمن بيان مالا يعل، وما يجوز فيه الوجهان من كل واو مكسور ما قبلها، وهى عين لجمع اعتلت فى واحده، أو سكنت، ففهم أنه يجب الإعلال فيما سكت عن ذكره، وهو فعال"[1].

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٦٠٣ .

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبى بعده،

وبعد ...

فلقد أسفر هذا البحث عن نتائج كثيرة، ومن أهمها ما يلي:

أولا: أن شرح ابن الناظم هو أقدم شروح الألفية، ولقد مهد السبيل لمن أتى بعده من الشراح، فأفادوا منه جميعا، ونقلوا عنه، ونال شهرة واسعة حتى إذا أطلق اسم الشارح فى كتبهم انصرف إلى ابن الناظم.

ثانيا: أن شراح الألفية كانوا يتعقبون ابن الناظم فى معظم مآخذه على والده ويحاولون ردها وتفنيدها بما يبطلها انتصارا لابن مالك ومتابعة له.

ثالثا: منع ابن مالك حذف عامل المصدر المؤكد، وأجازه ابن الناظم إذا دل عليه دليل. والحق مع ابن مالك، وقد تقدمت أدلة ذلك.

رابعا: جواز زيادة (من) فى الإيجاب، وجر المعرفة بها؛ وذلك لثبوته نثرا ونظما، وهو اختيار ابن مالك تبعا للأخفش، وهو خلاف ما عليه سيبويه ومن تبعه كابن الناظم وغيره.

خامسا: صحة مجىء الإضافة بمعنى (اللام، ومن، وفى) لثبوته نظما ونثرا، وهو اختيار ابن مالك.

سادسا: نسب بعض النحاة كأبى حيان، والمرادى، والسيوطى إلى عبد القاهر الجرجانى أنه أجاز مجىء الإضافة بمعنى (فى).

والصحيح أنه لم يقل بذلك، ولكن مذهبه فى ذلك هو مذهب الجمهور.

سابعا: جواز بناء الظرف المضاف إلى الفعل المضارع، أو إلى الجملة الاسمية، وهو اختيار ابن مالك، خلافا لجمهور البصريين.

ثامنا: أن (عامة) من ألفاظ التوكيد المعنوى، خلافا لابن الناظم.

تاسعا: جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، وهو اختيار ابن مالك تبعا للكوفيين ويونس والأخفش من البصريين؛ وذلك لكثرة أدلتهم.

عاشرا: جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس على قلة، وهو اختيار ابن مالك تبعا للكوفيين، خلافا للبصريين ابن الناظم.

حادى عشر: نسب المرادى والأشمونى إلى ابن الناظم أنه أنكر على والده مجىء (ما ومهما) ظرفى زمان، وأنه رد ما استدل به والده على ذلك من شواهد، وحملها على المصدرية فيها.

والصحيح: أن ابن الناظم لم يفعل ذلك، وإنما الذى فعله إنما هو ابن هشام فى مغنية.

ثانى عشر: ذكر ابن هشام فى المغنى والسيوطى فى الهمع أن ما قاله ابن الناظم فى مسألة (لو) نقله عن أكثر المحققين.

والصحيح: أن ابن الناظم لم يفعل ذلك، وبعد بحث وتحقيق وجدت أن الذى فعل ذلك إنما هو ابن مالك نفسه.

تم البحث بحمد الله وتوفيقه

ثبت بأهم مراجع البحث

القرآن الكريم:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د/ مصطفى النماس ط الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م

- أمالى ابن الشجرى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى- مكتبة الخانجى بالقاهرة ط الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٨٢م .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف الأنبارى تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- بيروت ١٤٠٧هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق د/ بركات يوسف هبود- دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

- الإيضاح لأبى على الفارسى تحقيق د/ كاظم بحر المرجان- عالم الكتب- بيروت ١٩٩٦م.

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى- دار المعرفة- بيروت.

- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان- دار المعارف ١٩٧٤م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق/ محمد كامل بركات- دار الكتاب العربى ١٠٦٧م.

- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى- دار إحياء الكتب العربية.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى- تحقيق د/عبد الرحمن على سليمان- ط الثانية- مكتبة الكليات الأزهرية بمصر.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى- تحقيق د/فخر الدين قباوة- دار الكتب العلمية- بيروت ط الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب- مطبعة المشهد الحسينى.

- حاشية الشيخ يس على التصريح- دار إحياء الكتب العربية.

- حاشية الصبان على الأشمونى- دار إحياء الكتب العربية.

- الخصائص لابن جنى- تحقيق/ محمد على النجار- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت .

- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق د/ عبد العزيز رباح- دار المأمور للتراث- دمشق- ط الأولى.

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابى الحلبى .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد- مكتبة التراث- ط ٢٠ .

- شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق د/ محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح التسهيل لابن مالك- تحقيق د/ محمد بدوى المختون- هجر للطباعة والنشر- القاهرة

- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور- تحقيق د/صاحب أبو جناح ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

- شرح السيوطى على ألفية ابن مالك، المسمى (البهجة المرضية) دار السلام للطباعة والنشر ط الأولى- القاهرة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح الرضى على الكافية، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم- عالم الكتب- القاهرة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى-.

- شرح المفصل لابن يعيش- مكتبة المتنبى- القاهرة.

- شرح المكودى على الألفية فى علمى النحو والصرف لأبى عبد الرحمن بن صالح المكودى- ضبطه وخرج آياته وشواهده/ إبراهيم شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- كتاب سيبويه- تحقيق د/ عبد السلام هارون ١٣٩٥/ ١٩٧٥م.

- الكشاف عن حقائق التأويل للزمخشرى، ضبطه وراجعه/ يوسف الحمادى- مكتبة مصر بالفجالة.

- مجمع الأمثال للميدانى تحقيق نعيم حسن زرور- دار الكتب العلمية .

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى ، تحقيق د/ على النجدى ناصف وآخرين- وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسى- تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله- مطبعة العانى- بغداد.

- معانى القرآن للأخفش، تحقيق/ د. محمد عبد الأمير الورد- ط الأولى - عالم

الكتب ١٤٠٥هـ/ ١٩٩٠م.

- معانى القرآن للفراء، تحقيق د/ محمد على النجاروأخرين- الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- مغنى البيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد- مطبعة محمد على صبيح واولاده بمصر.

- المفصل فى علم العربية للزمخشرى- مطبعة حجازى بالقاهرة.

- المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى- تحقيق- د. كاظم بحر المرجان- دار الرشيد للنشر- العراق- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- المقتضب للمبرد – تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- المقرب لابن عصفور، تحقيق د/أحمد عبد الستار الجبورى- ط الأولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى- دار المعرفة بيروت .

- الوافى بالوفيات للصلاح الصفدى- ط الأولى ١٩٦٩م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٨٧٥
التمهيد: التعريف بابن الناظم وشرحه	٨٧٨
المبحث الأول: أقسام المعارف	٨٨٣
المبحث الثانى: إن الناسخة	٨٨٦
مواضع جواز فتح همزة إن وكسرها	٨٨٦
توجيه النصب فى قول الشاعر: أحقا أن جيرتنا	٨٨٨
المبحث الثالث: التنازع فى العمل	٨٩١
حكم الضمير المتنازع إذا كان مفعولا فى باب ظن	٨٩١
المبحث الرابع المفعول المطلق	٨٩٤
حكم حذف عامل المصدر المؤكد	٨٩٤
المبحث الخامس: المفعول فيه	٨٩٩
تضمين الظرف معنى فى باطراد	٨٩٩
المبحث السادس: الاستثناء	٩٠٤

الموضـــــــــوع	الصفحة
تكرير إلا لغير توكيد	٩٠٤
المبحث السابع: تعريف الحال	٩٠٦
المبحث الثامن: حروف الجر	٩٠٩
الجر بـ (كى ولعل ومتى)	٩٠٩
زيادة (من) فى الإيجاب	٩١٤
المبحث التاسع: الإضافة	٩١٩
مجىء الإضافة بمعنى (فى)	٩١٩
الظروف المضافة إلى الجملة جوازا بين الإعراب والبناء ..	٩٢٩
المبحث العاشر: مخالفة اسم الفاعل للاستعمال الغالب	٩٣٥
المبحث الحادى عشر: تعريف الصفة المشبهة	٩٣٧
المبحث الثانى عشر: النعت بالمشتق	٩٣٩
المبحث الثالث عشر: من ألفاظ التوكيد المعنوت (عامة)	٩٤١
المبحث الرابع عشر: عطف النسق	٩٤٤
عطف الظاهر على الضمير المجرور	٩٤٤
المبحث الخامس عشر: النداء	٩٥١
حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار إليه	٩٥١

الموضـــــــــوع	الصفحة
المبحث السادس عشر: جواز رفع المكرر فى التحريز والإعراب	٩٥٧
المبحث السابع عشر: إعراب الفعل	٩٥٩
توجيه الجزم فى قوله تعالى: (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا	٩٥٩
تنبيه	٩٦٤
المبحث الثامن عشر: مجىء لو للشرط فى المستقبل	٩٦٧
المبحث التاسع عشر: الإبدال	٩٧٣
وجوب إبدال أولى الواوين المصدرتين همزة	٩٧٣
(من مواضع قلب الواو ياء)	٩٧٦
الخاتمة	٩٧٧
ثبت بأهم مراجع البحث	٩٧٩
فهرس الموضوعات	٩٨٣